

الجمهورية اليمنية
رئاسة مجلس الوزراء

الصندوق الاجتماعي للتنمية
التقرير السنوي لعام 2000م

الصندوق الاجتماعي في سطور

أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية بالقانون رقم 10 لعام 97 كأحدى الآليات التي تبنتها الحكومة لمعالجة الآثار الجانبية الناجمة عن الإصلاحات الاقتصادية، وتحسين أوضاع الفئات الاجتماعية الأكثر فقراً. الصندوق مؤسسة مستقلة، تسير من قبل مجلس إدارة برئاسة رئيس مجلس الوزراء، ويتولى المجلس وضع السياسات العامة ومراقبة أداء الصندوق .

تتولى إدارة الصندوق تسيير كافة أعمال الصندوق وفق دليل العمل المعتمد من مجلس الإدارة. يهدف الصندوق إلى الإسهام في التخفيف من حدة الفقر وتحسين الأوضاع المعيشية للفقراء، وذلك عن طريق:

- توفير فرص عمل عن طريق دعم الأنشطة المدرة للدخل وتنفيذ المشروعات كثيفة العمالة.
- توفير خدمات أساسية

ويتم تنفيذ ذلك عبر ثلاثة برامج رئيسية هي :

1. برنامج تنمية المجتمع،
2. برنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر.
3. برنامج بناء القدرات.

ويدخل في إطار هذه البرامج: التعليم الأساسي ، الرعاية الصحية الأولية، المياه، الطرق الريفية ،الأنشطة البيئية ،الموروث الثقافي، دعم الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، والتدريب والدعم المؤسسي وبرامج المنشآت الصغيرة و الأصغر والأنشطة المدرة للدخل

يسترشد الصندوق في تمويل المشروعات والبرامج بجملة من السياسات المتمثلة في:

- § استهداف المناطق الفقيرة والمحرومة
- § الشراكة مع المجتمعات المحلية
- § الشفافية في التنفيذ والإجراءات
- § التأكد من توفير ترتيبات استدامة المشروعات والبرامج

العنوان :

الصندوق الاجتماعي للتنمية
30 شارع القدس
ص ب : 15485 صنعاء ، الجمهورية اليمنية
تليفون : 240417 (967-1) فاكس : 243173 (967-1)

بريد إلكتروني : sfd1@y.net.ye
الموقع على الشبكة العالمية: sfd-yemen.org

فهرس المحتويات

8	أولاً : الاستهداف والفقير
8	1. مؤشرات الفقر في اليمن
10	2. مساهمة الصندوق في الحد من مشكلة الفقر
10	3. طرق الاستهداف
10	□ الاستهداف الجغرافي
11	□ الاستهداف القطاعي
11	□ التواصل المباشر مع التجمعات المحلية
11	التنسيق مع الجهات ذات العلاقة
12	ثانياً: الأنشطة في عام 2000
12	1. التطوير المؤسسي
12	2. تطوير قدرات ومهارات العاملين
12	3. دعم قدرات الفروع و افتتاح فروع جديدة
13	4. تكلفة المشاريع
13	5. تطوير آلية الاستهداف
13	6. الشراكة مع المجتمعات المحلية
14	7. المتابعة والتقييم
16	ثالثاً: عمليات الصندوق خلال العام
16	التوزيع على البرامج
16	التوزيع القطاعي
17	التوزيع الجغرافي
17	إنجازات الوحدات خلال العام 2000
17	1. وحدة البنية الأساسية
17	أولاً: قطاع التعليم
18	ثانياً: قطاع الطرق
19	ثالثاً: قطاع الموروث الثقافي
21	2. وحدة المياه والبيئة
21	□ قطاع المياه
23	□ قطاع البيئة
23	3. وحدة الحماية الاجتماعية
24	□ قطاع الصحة
25	□ قطاع الفئات ذات الاحتياجات الخاصة
26	□ قطاع التدخل المتكامل
27	4. وحدة التدريب
27	أولاً : التدريب في مجالات إدارية وفنية للمنظمات والتجمعات (حكومية / غير حكومية)
27	ثانياً : إقامة ورش عمل لتبادل المعلومات:
28	ثالثاً: مشاريع بناء مؤسسي وفقاً للطلبات المقدمة من المجتمعات المحلية:

28	رابعاً: تطوير ورفع مستوى القدرات الفنية لاستشاريي الصندوق:
28	خامساً: تطوير السياسات والأداء:
30	5. وحدة المنشآت الصغيرة والأصغر.
30	<input type="checkbox"/> تنمية المنشآت الصغيرة
30	<input type="checkbox"/> تنمية المنشآت الأصغر.
31	برامج التمويل في نهاية ديسمبر 2000م
32	<input type="checkbox"/> التقييم
33	- التدريب وبناء القدرات
33	دراسة آثار حمى الوادي المتصدع
36	رابعاً : ملاحق إحصائية
36	<input type="checkbox"/> التوزيع على البرامج والتوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار للمشاريع (تراكمي)
36	<input type="checkbox"/> الهيكل التنظيمي للصندوق
36	<input type="checkbox"/> فروع الصندوق
36	<input type="checkbox"/> مساهمة الممولين
36	<input type="checkbox"/> قائمة المشروعات المتعاقد عليها خلال العام
36	<input type="checkbox"/> قائمة بالمنظمات الحكومية التي دعمها الصندوق خلال المرحلة الاولى

مجلس إدارة الصندوق الاجتماعي للتنمية

رئيس مجلس الوزراء - رئيس مجلس الإدارة	د/ عبد الكريم على الإرياني
وزير التأمينات والشؤون الاجتماعية نائب رئيس مجلس الإدارة	محمد عبد الله البطاني
وزير المالية	علوي صالح السلامي
وزير الإدارة المحلية	صادق أمين أبو راس
وزير التخطيط والتنمية	أحمد محمد صوفان
وزير العمل والتدريب المهني	محمد الطيب
وزير التربية والتعليم	د/ يحي محمد الشعبي
من ذوي الخبرة	عبد الرحمن ذبيان
من ذوي الخبرة	محمد أنعم غالب
عن القطاع الخاص	محمد حسن الزبيري
عن القطاع الخاص	عبدالله سالم الرماح
عن المنظمات غير الحكومية	د/ أبو بكر عبدالله القربي
عن المنظمات غير الحكومية	د/ طارق سنان أبو لحوم
عن القطاع المصرفي	عبدالله حميد العلفي
المدير التنفيذي للصندوق - سكرتير المجلس	عبد الكريم إسماعيل الأرحبي

كلمة رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الإدارة

يتبين لمن يطلع على هذا التقرير أن الصندوق الاجتماعي للتنمية -الذي أنشئ كواحد من الآليات المعنية بمواجهة الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي- قد نجح في تحقيق الأهداف التي رسمت له عند التأسيس. بل إن الحصيلة النهائية لعملياته خلال المرحلة الأولى، والمتمثلة في حجم الاستثمار وعدد المشاريع وفرص العمل التي تحققت وأعداد المستفيدين، تثبت أنه تجاوز تلك الأهداف بما زاد عن التوقعات. إن سعى الصندوق للمشاركة، من خلال عملياته، في مواجهة بعض الهموم الوطنية الرئيسية مثل شحة ونضوب المياه والعناية بالفئات ذات الاحتياجات الخاصة، إضافة إلي حسن استخدامه للموارد المالية عبر سياسة الاستهداف التي يتبعها في توزيع مشاريعه.. ترشحه لنجاح أكبر في المرحلة القادمة، خاصة أنه اكتسب بحسن أدائه- ثقة وتقدير الممولين.

أن الترتيبات المؤسسية للصندوق ساهمت إلى حد كبير في زيادة فاعليته، وسرعة إنجازه، وانخفاض كلفة مشاريعه. وتلك عوامل نجاح أتمنى ان تستمر في المرحلة القادمة .

د/ عبد الكريم بن علي الإيراني
رئيس مجلس الإدارة

تقديم : المدير التنفيذي

انقضى العام 2000 وبانقضائه مرت ثلاثة أعوام من بدء عمليات الصندوق ، أكمل خلالها المرحلة الأولى من نشاطه التي كان مقررا لها عند التأسيس خمسة أعوام .

الأداء المتميز كان السمة البارزة التي عرفت عن الصندوق محليا وخارجيا، رغم عمره القصير، وبها اكتسب ثقة الشركاء المحليين ، وتقدير الممولين فاختره البنك الدولي - أثناء اجتماعه المشترك مع الصندوق الدولي - كواحد من أنجح المؤسسات التنموية التي يمولها البنك الدولي والتي تنفذ أنشطتها بمشاركة فعلية مع المجتمعات المحلية .

ويسر إدارة الصندوق أن تقدم التقرير السنوي لعام 2000م ، عام انتهاء المرحلة الأولى ، الحافلة بالعمل الدؤوب والغنية بالتجارب .

خلال العام واصل الصندوق بناء وتطوير هيكله المؤسسي ، إذ تم خلاله منح الفروع صلاحيات اكبر في العمليات، ودعمت تلك الفروع بموظفين إضافيين، و جرى افتتاح و تشغيل فرع ذمار ليغطي مشاريع الصندوق في محافظتي ذمار والبيضاء ، وبه أصبح للصندوق سبعة فروع تغطي مع المركز الرئيسي جميع محافظات الجمهورية .

وعلى نفس الصعيد ، ويهدف الاستجابة بشكل افضل لمنطلقات المجتمع، تعددا وتنوعا وحجما ، جرى تطوير الهيكل الإداري للصندوق ، فاشتمل الهيكل الجديد على خمس وحدات عمليات (بدلا من ثلاث) وأربع وحدات فنية وإدارية (بدلا من ثلاث) .

وحدة الحماية الاجتماعية كانت إحدى الوحدات المستحدثة التي شملها الهيكل الجديد. وتعنى هذه الوحدة بالفئات ذات الاحتياجات الخاصة كالمعاقين والأيتام والأحداث والسجينات والتجمعات المهمشة اجتماعيا . وتلك الفئات هي الأكثر عرضة للفقر ، والأشد حرمانا ومعاناة ، لذلك فإن الصندوق وضعها في دائرة اهتمامه منذ بداية إنشائه ، ووجه جزءاً من استثماره لخدمة تلك الفئات ، مركزا على هدف إدماجها في نسيج المجتمع عبر برامج التدريب والتأهيل الموجهة إليها .

مشكلة شحة المياه وسرعة استهلاك مخزونها الجوفي هي إحدى الهموم الوطنية الكبيرة التي سعى الصندوق للمشاركة في وضع حلول لها ، فتبنى الاتجاه نحو إحياء الطرق التقليدية لحصاد مياه الأمطار ، والتي نشأت عليها كثير من التجمعات السكانية في المناطق الجبلية المرتفعة البعيدة عن عيون وآبار المياه .

ولذلك كانت وحدة المياه والبيئة إحدى الوحدات الجديدة التي أنشئت هذا العام للعناية بمشكلة المياه ، والتركيز على حصادها بالطرق التقليدية المعتمدة على مشاريع البرك والحواجز والسدود الصغيرة.

الموروث الثقافي العمراني المعرض للاندثار والتشويه كان هماً وطنياً آخر سعى الصندوق للمشاركة فيه، فكان قطاع الموروث الثقافي أحد القطاعات الجديدة في وحدة البنية الأساسية ، وتستهدف مشاريعه الإسهام في المحافظة على المعالم والمناطق ذات الأهمية التاريخية.

استهدف الصندوق من إنشاء وحدة التدريب دعم القدرات المؤسسية والفنية والتنظيمية لشركاء الصندوق المحليين ، من تجمعات محلية ومنظمات حكومية وغير حكومية من خلال برامج التدريب وورش العمل وتمويل أنشطة التدريب ،وبما يمكن تلك المنظمات من مشاركة الصندوق في تنفيذ برامجها والاستفادة من مشاريعه.

ومع تعدد مشاريع الصندوق وتنوع عملياته، تزايد عدد المتعاملين معه وتنوعت أشكال تعاملهم ما بين مقاولات وتوريد مواد، ومعدات، وخدمات استشارية، ومشاركين كجهات كفيلة، لذلك أنشئت وحدة التعاقدات لتعني بإجراءات المناقصات وإعداد وتنظيم العقود.

الإغاثة الطارئة كانت مجالاً جديداً يدخله الصندوق خلال العام، إذ قدم مساعدة غذائية للمتضررين من مرض حمى الوادي المتصدع الذي انتشر في سهل تهامة، كما قام بإنشاء مجموعة من المشروعات كثيفة العمالة في منطقة البواء.

وفي سعيه الثابت لتطوير الأداء وتحسين الاستهداف، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، سيسعى الصندوق خلال المرحلة القادمة، لتطوير سياسة الاستهداف، وتوسيع مكونات البرامج، والتركيز على الابتكار واستخدام الحلول الفنية المناسبة، وتطوير نظام لقياس الأثر يجري بموجبه معرفة أثر تدخلات الصندوق وما أحدثه من تغيير في حياة الشرائح المستفيدة.

على مستوى الإنجاز والعمليات، فقد بلغ عدد المشاريع التي جرى إعدادها والتعاقد عليها خلال العام 2000م 463 مشروعاً، بتكلفة تقديرية ساهم فيها الصندوق بمبلغ 29.8 مليون دولار، وبلغ إجمالي المنصرف خلال العام حوالي 20 مليون دولار.

أما على مستوى المرحلة الأولى 1998-2000 فقد بلغ الاستثمار التراكمي للصندوق حوالي 81 مليون دولار، وبلغ المنصرف التراكمي 43 مليون دولار عن نفس الفترة، وأصبح عدد المشاريع المنفذة والجاري تنفيذها 1232 مشروعاً.

وهو الصندوق يديق أبواب المرحلة القادمة بثقة يستمدتها من رعاية القيادة السياسية بقيادة فخامة الرئيس على عبد الله صالح رئيس الجمهورية، والحكومة ومجلس الإدارة برئاسة الدكتور عبد الكريم الأرياني، ودعم ومساندة كافة الممولين وعلى رأسهم البنك الدولي والصندوق العربي للإئتماء والاقتصادي الاجتماعي والحكومة الهولندية والاتحاد الأوروبي والحكومة الأمريكية وصندوق الأوبك، ومن ثقة شركائه في المجتمعات المحلية ومن كفاءة موظفيه وإخلاصهم... فكل هؤلاء الشكر والعرفان.

عبد الكريم إسماعيل الأرحبي

أولاً : الاستهداف والفقير

ينبغي لأي استراتيجية تستهدف القضاء على الفقر، أو التخفيف من حدته، أن يكون محورها الإنسان وأن تنطلق من دعم وتمكين الفقراء من الحصول على الموارد التي تحميهم من الفقر والحرمان مع سرعة توفير التعليم الأساسي والرعاية الصحية للجميع دون تمييز بين الذكور والإناث بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية وتوفير مياه الشرب، والتركيز بشكل مباشر على تعليم الإناث لردم الفجوة الكبيرة الموجودة بين تعليم الذكور وتعليم الإناث لما له من أثر على حياة الأسرة والمجتمع.

1. مؤشرات الفقر في اليمن

بدأ الاهتمام بمؤشرات الفقر في اليمن في النصف الثاني من عقد التسعينيات، بعد أن تبنت الدولة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام 1995م.

و اليمن، كغيره من الدول النامية، يعاني من مشاكل سكانية مزمنة ومتراكمه سحبت نفسها على مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان ومجالات التنمية المختلفة، فما زالت الإحصاءات الرسمية تشير إلى:

- § معدلات عالية من المواليد (46 ولادة لكل ألف من السكان سنوياً)، هذا يعني أكثر من 800,000 ولادة سنوياً، (معدل خصوبة مرتفع يبلغ 6.5 مولود)، نمو سكاني مرتفع (معدل زيادة طبيعية سنوية تصل إلى 3.5%)،
- § نسبة أمية عالية بين البالغين وخاصة بين الإناث (كلا الجنسين 56%، ذكور 36%، إناث 74%)، كما أن هناك أعداد مطلقة من الأميين البالغين تتزايد سنوياً،
- § معدلات تراحم كبيرة في المدارس، وذلك بسبب النمو السكاني المتسارع، حيث تتدفق أعداد كبيرة ممن وصلوا سن التعليم إلى المدارس، ويتم استيعاب معظمها، لكن ما زالت الحاجة قائمة لآلاف الفصول والمقاعد والمدرسين، بل لآلاف المدارس لتغطية الاحتياج القائم والمتزايد سنوياً،
- § إعداد كبيرة من الأطفال في سن التعليم (6-15 سنة) خارج المدارس ، وتبلغ النسبة لكلا الجنسين (41%) وتزيد النسبة بين الإناث إلى (58%)، وهي أكثر من ضعف الذكور 24.7%،
- § هجرة عشوائية متنامية من الريف إلى الحضر بحثاً عن العمل أو فرص أفضل، بدأت تبرز أثارها بشكل ملموس وما يخلفه ذلك من تبعات (تضخم المدن الرئيسية وتنامي جيوب الفقر فيها -الازدحام على الخدمات - أثر ذلك على الوضع البيئي تدهور الزراعة في الريف... الخ)،
- § ندرة و نضوب المياه في كثير من المواقع، وما يترتب على ذلك من معاناة ومشاكل عديدة.

ومع كل هذه الاشكالات ما زال النمو السكاني المتزايد يضغط بشدة في كل الاتجاهات على الموارد المتاحة والخدمات، ويمتص كل الجهود التنموية، ويقلل من فرص إحداث نقلة نوعية في أي مجال من مجالات التنمية. كل هذه التراكمات تعتبر أسباباً موضوعية ومنطقية وكافية لاتساع دائرة الفقر وازدياد عدد الفقراء. وهذا ما عكسته الأرقام والمؤشرات الحديثة التي تم استخلاصها من بعض الدراسات خلال عقد التسعينات:

ففي دراسة، لتقييم الفقر في اليمن، أجراها البنك الدولي في منتصف عام 1996م استناداً لبيانات مسح ميزانية الأسرة عام 1992م والذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء، ونتائج هذه الدراسة يمكن أن تكون

مؤشراً يعُتد به للفترة التي أعقبت حرب الخليج الثانية 1991م وما كان عليه الحال في بداية التسعينيات وحتى عام 1994م، فقد أظهرت تلك الدراسة أن السكان الفقراء فقراً مطلقاً كانت نسبتهم 9%، والفقراء بشكل عام كانت نسبتهم 19.1%.

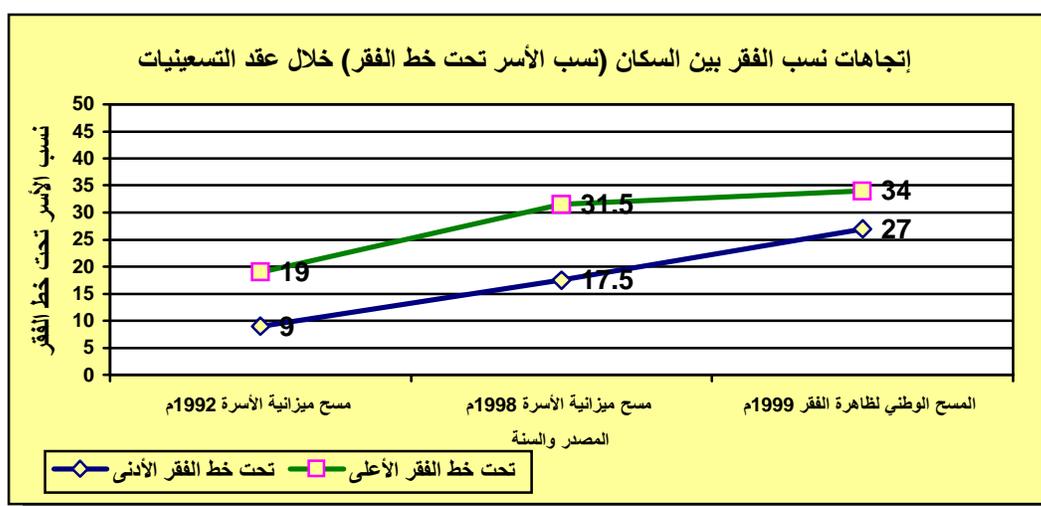
وفي عام 1998م نفذ المسح الثاني لميزانية الأسرة، أظهرت نتائجه أن نسب الأسر تحت خط الفقر الأدنى بلغت خلال العام 17.5%. وأظهرت الدورة الرابعة للمسح أن مؤشرات الفقر تتجه إلى التصاعد، فقد بلغت الأسر تحت خط الفقر في نهاية عام 1998م حوالي 22%.

وفي أواخر عام 1999م نفذ الجهاز المركزي للإحصاء المسح الوطني لظاهرة الفقر في اليمن، وجاءت نتائجه لتؤكد حقيقة تزايد معدلات الفقر ولتبرز اتجاهات ومؤشرات الفقر بشكل أوضح خلال عقد التسعينيات وما هو عليه الحال الآن مع استشراف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ويمكن الرجوع للرسم البياني الذي يوضح اتجاهات الفقر خلال عقد التسعينيات، بالإضافة إلى الجدول الذي يلي الرسم البياني، والذي يلخص اتجاهات ومستويات الفقر في اليمن لنفس الفترة.

اتجاهات ومستويات فقر الدخل الأنفاق في اليمن بين بداية ونهاية التسعينيات من العقد الماضي (1992 – 1999 م)

م	المصدر والسنة	الأسر الفقيرة تحت خط الفقر الأدنى	الأسر الفقيرة تحت خط الفقر الأعلى	فجوة الفقر الأدنى	حده الفقر الأدنى
1	مسح ميزانية الأسرة 1992م*	9	19	5.7	2.6
2	مسح ميزانية الأسرة 1998م**	17.5	31.5		
3	المسح الوطني لظاهرة الفقر 1999م***	27	34	13.8	7.9

المصادر : * تقييم أوضاع الفقر في الجمهورية اليمنية - وثيقة من وثائق البنك الدولي - تقرير رقم YEM-15158-1996م
 ** التحديث الثاني - مؤشرات حالة الفقر في اليمن (الدورة الرابعة)، الجهاز المركزي للإحصاء، مشروع نظام معلومات الفقر، 1999م
 *** المسح الوطني لظاهرة الفقر 1999م، تقرير النتائج الرئيسية، الجهاز المركزي للإحصاء. يوليو 2000م.



2. مساهمة الصندوق في الحد من مشكلة الفقر

إن أهداف الصندوق هي المساهمة في الحد من مشكلة الفقر والبطالة، وتخفيف وطأة الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك من خلال التدخلات المختلفة التي يقوم بها، والتي تتمثل فيما يلي:

- المساهمة في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، كالصحة والتعليم الأساسي والمياه والطرق، مع استهداف الشرائح الأكثر فقراً في المجتمع. وتستجيب هذه التدخلات لمعطيات الواقع المدرس، خاصة في قطاع التعليم الذي يأخذ النصيب الأوفر من استثمارات الصندوق، حيث أثبت مسح ميزانية الأسرة لعام 1998 أن رب الأسرة المتعلم له دور كبير في إبعاد أسرته عن شبح الفقر مقارنة بغير المتعلم أو الأقل تعليماً.
- إيجاد فرص عمل عن طريق تشجيع ودعم وإنشاء المشروعات المدرة للدخل والمشروعات كثيفة العمالة.
- تمكين المجتمعات المحلية من القيام بدور أساسي في تنمية مناطقها، وتعميق المشاركة الشعبية، وبناء قدرات الشركاء من المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

3. طرق الاستهداف

إن اعتماد مشاريع وتدخلات الصندوق تتوقف على الطلب المقدم من المجتمعات المحلية. إلا أن الصندوق يركز في استجابته للطلب وتدخلاته على استهداف المناطق التي تنتشر فيها الفئات الفقيرة والجماعات المهمشة.

وعند بدء الصندوق لأنشطته لم تكن هناك مقاييس محددة أو مؤشرات للفقر يمكن الاستدلال بها في استهداف المناطق والفئات الفقيرة والمحتاجة، إلا أن الصندوق لم يأل جهداً في محاولة إيجاد وسائل عديدة مدروسة، ووضع أسس ومعايير يمكن من خلالها تحديد المجتمعات والمناطق الأكثر فقراً، والإلمام بظروفها وأحوالها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية بشكل مباشر أو غير مباشر .

لذلك فإن الصندوق طور قاعدة البيانات التي توفرت لديه عن المجتمعات المحلية وبعض القطاعات مثل التعليم الأساسي والصحة وغيرها، وحاول الاستفادة من كل البيانات الحديثة والمتاحة عن الفقر ومستويات المعيشة، لكي يتمكن من تحسين الاستهداف للمناطق والمجتمعات الفقيرة.

أما في حالة عدم توفر البيانات من المسوح الرسمية فإن الصندوق يقوم بتنفيذ المسح، كما حدث هذا العام في تنفيذ عملية مسح المنشآت الصغيرة والأصغر في اليمن.

• الاستهداف الجغرافي

استطاع الصندوق الحصول على البيانات المتوفرة من المصادر المتاحة، وأهمها تعداد ديسمبر 1994، وحصل على بعض البيانات والمؤشرات من المسوح المتخصصة، مثل المسح التربوي الشامل لعام 98-1999م، ومسح المنشآت الصحية لعام 1998. واستنبت مؤشرات تقريبية للفقر من هذه البيانات على مستوى المحافظات، والمديريات، والعزل، والقرى، واستخدمها كدليل يهتدي به لتحسين أساليب وطرق الاستهداف، بما يخدم نشاط

وتدخلات الصندوق، وفي هذا الإطار استطاع الصندوق توزيع جزء من الاستثمار المتاح للمرحلة الأولى على كل المديرية وفقاً لمعيار السكان وشدة الاحتياج للخدمات الأساسية.

• الاستهداف القطاعي

خصص الصندوق جزءاً من موارده لتطوير برامج قطاعية، مثل برنامج التعليم الأساسي، وبرنامج تعليم الفتيات وبرنامج حصاد المياه و أيضاً برنامج التدخل المتكامل الذي يشمل عدة قطاعات ويوجه للمناطق الأكثر فقراً . و تم خلال العام التدخل في برنامج قطاعي خاص لتخفيف التزامم في مدارس المناطق الحضرية، نظراً لتوجه موارد مختلف الممولين إلى معالجة نقص المنشآت التعليمية في المناطق الريفية وإغفال مشكلة التزامم في المناطق الحضرية والتي تؤثر في كفاءة العملية التعليمية.

• التواصل المباشر مع التجمعات المحلية

لايكتفى باستخدام البيانات والمؤشرات للوصول الى المناطق المستهدفة، بل يتم النزول الميداني المباشر للتعرف على مناطق تواجد جيوب الفقر، وكذا التغيرات التي تكون قد حدثت للمناطق والمجتمعات المستهدفة نتيجة لتدخل جهات اخرى، وكذا لدراسة الأوضاع الاجتماعية وتحديد الأولويات الخاصة بالمنطقة.

إطار (1-1)

تتوزع المناطق التي ينتشر فيها البدو في الشرق والشمال الشرقي، في محافظات مأرب وصعدة والجوف وشبوة وحضرموت وأبين. وتوضح البيانات والإحصاءات والمؤشرات تدي مستوى المعيشة في هذه المناطق. وعند زيارة الصندوق لتجمعات البدو في مديرية ثمود - محافظة حضرموت تبين ان أولوياتهم كانت في تجميع المياه التي تساعد في تنمية ثروتهم الحيوانية واستقرارهم. ولهذا فقد اهتم الصندوق بتنفيذ مجموعة من كرفان حصاد المياه في المناطق التي ينتشر فيها البدو، كما أدخلت التحسينات على قنوات تغذية الكرفانات وتم تسويرها وبناء أحواض مستقلة لشرب الحيوانات.

التنسيق مع الجهات ذات العلاقة

لم يغفل الصندوق التعريف بأنشطته وتدخلاته وبخاصة في المناطق النائية، وتلك المناطق التي لم تصل طلباتها الى الصندوق. كما يقوم بالتنسيق مع الجهات العاملة في مجال التنمية، للتأكد من عدم وجود تدخلات أخرى مشابهة، تلافياً للازدواجية أو التكرار. و ينسق الصندوق مع الإدارات المحلية، لمعرفة جيوب الفقر في المديرية والعزل المختلفة.

إطار (2-1)

مديرية ملحان في محافظة الحويز تتوزع تجمعاتها في مناطق جبلية وأخرى سهلية، وتظهر البيانات في نظام معلومات الصندوق تدي طلباتها للمشاريع، وانعدامها في بعض مناطقها النائية . وفي مثل هذه الحالات يقوم الصندوق بالتنسيق مع السلطات المحلية في المحافظة والزول الميداني للتعريف بأنشطته، والتعرف على احتياجات المجتمعات المحلية في المناطق النائية، والنظر في إمكانية التدخل لتقديم خدماته. وقد أشارت السلطات المحلية في المحافظة إلى أن الجزء التهامي من مديرية ملحان، في عزلة بني هباط، هو من الأجزاء الأكثر فقراً واحتياجاً، وعند زيارة هذه المنطقة اتضح عدم وجود الخدمات الأساسية ووجد أن المجتمع المحلي غير قادر على مطالبة السلطات بتوفير أي خدمات، بل أن أفرادهم يتهيون الحديث مع المسؤولين، أو الدخول الى مكاتبهم في المديرية. لقد تعدى مفهوم الفقر هنا مفهوم فقر الغذاء والدخل وفق القدرات التعليمية والصحية إلى مفهوم العجز وعدم القدرة على التعبير عن الاحتياجات، والمطالبة بتوفير الخدمات الأساسية. وبعد عقد لقاءات مع المجتمع وجد ان أهم أولوياته كانت توفير الخدمة الصحية، وكان المجتمع قد حاول توفير هذه الخدمة مستخدماً منزلاً من منازل القرية كمقر، غير ان العامل الصحي الذي تم استقدامه لهذا الغرض لم يستطع تحمل العيش في منزل القش. ويمول الصندوق الان بناء وحدة صحية مع سكن للعاملين الى جانب دراسة امكانية تحسين وضع بئر الشرب الخاص بالقرية.

ثانيا: الأنشطة في عام 2000

1. التطوير المؤسسي

جرت خلال العام مراجعة الهيكل التنظيمي للصندوق، كي يستجيب بشكل افضل لحجم وتنوع واتساع العمليات، وليمكن من استيعاب الطموحات، ومواكبة المستجدات، للقيام بدور أكبر في الاستجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية وأولوياتها وتنوعها، وبما يكفل الكفاءة المصحوبة بالتجديد والابتكار . وقد تم إدخال التعديلات والإضافات اللازمة لتطوير الهيكل التنظيمي للصندوق، والذي بدأ العمل به ابتداء من الربع الأخير لعام 2000م، بحيث أصبح على النحو التالي:

- إنشاء وحدة البنية الأساسية، وتعنى بقطاعات التعليم الأساسي والطرق والموروث الثقافي.
- إنشاء وحدة الحماية الاجتماعية، وتعنى بقطاعات الفئات الخاصة والصحة والتدخل المتنوع.
- إنشاء وحدة المياه والبيئة وتعنى بقطاعي المياه والبيئة.
- إنشاء وحدة التدريب و تعنى ببناء القدرات بالتدريب والدعم المؤسسي .
- بالإضافة إلى وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر

وبذلك أصبح للصندوق خمس وحدات عمليات بدلا من ثلاث، يقوم من خلالها بتنفيذ برامجه الرئيسية الثلاثة وهي:

- برنامج تنمية المجتمع

- وبرنامج بناء القدرات

- وبرنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر

وتم أيضا إنشاء وحدة إدارية جديدة، هي وحدة التعاقدات، لتعنى بإجراءات المناقصات والتوريدات. بالإضافة إلى وحداته الإدارية والفنية السابقة، وهي وحدة البرمجة والتقييم، ووحدة الشؤون المالية والإدارية ووحدة تقنية المعلومات.

2. تطوير قدرات ومهارات العاملين

تم ذلك من خلال إقامة ورش العمل، أو المشاركة فيها، وإقامة الدورات التدريبية لرفع قدرات العاملين داخليا وخارجيا بواسطة خبرات فنية عالية. وقد تضمنت الدورات التدريبية مجال البحث السريع بالمشاركة، والإقراض الصغير والأصغر، وتنمية المهارات الإشرافية، وبرامج التدريب ، بالإضافة إلى استمرار في عقد الاجتماعات الدورية الخاصة بموظفي الصندوق بغرض مراجعة الأداء وتحسين التدخلات.

3. دعم قدرات الفروع و افتتاح فروع جديدة

تم دعم الفروع بموظفين إضافيين لرفع قدراتها ، كما تم منحها صلاحية فرز طلبات المشاريع التابعة لها. وخلال العام تم افتتاح فرع ذمار الذي يغطي محافظتي ذمار والبيضاء. وبذلك أصبح للصندوق سبعة فروع تغطي برامجها وأنشطتها جميع محافظات الجمهورية.

4. تكلفة المشاريع

واصل الصندوق جهوده لتحسين الشروط التي تؤدي الى خفض تكلفة تنفيذ المشروعات، مع تحسين جودة التنفيذ. واستمرت كلفة المشاريع التعليمية في الانخفاض عن الأعوام السابقة، رغم وقوع معظم هذه المشاريع في مناطق بعيدة و نائية، ويُلاحَظ من الجدول أن معظم المشاريع التي حسبت عليها الكلفة خلال العام كانت ذات طابق واحد، وهي عادة أعلى كلفة بحوالي 15% من المباني ذات الطابقين.

ويلاحظ من المقارنة بين متوسط الكلفة خلال عام 99 ومتوسط الكلفة خلال عام 2000 ان الكلفة تتجه نحو الاستقرار، مما يتوقع معه عدم استمرار انخفاضها في الأعوام المقبلة لوصول الأسعار الى أدنى مستوى ممكن.

كلفة المتر المربع من المشاريع التعليمية في الأعوام (97-98) -2000م

متوسط الكلفة (دولار/م ²)	المباني ذات الطابقين		المباني ذات الطابق الواحد		العام
	كلفة المتر ² (\$)	عدد المشاريع	كلفة المتر ² (\$)	عدد المشاريع	
163.14	155.09	43	180.27	31	1997/98
139.42	131.52	35	152.18	88	1999
137.24	125.53	37	147.06	101	2000

5. تطوير آلية الاستهداف

حتى يتمكن الصندوق من إعطاء الأولوية للاستجابة لطلبات المناطق الأكثر احتياجاً، والوصول إلى المجتمعات الفقيرة، قام الصندوق بتطوير البيانات والمؤشرات المتاحة، وفق التقسيمات الإدارية الجديدة، والنزول ببعضها إلى أدنى مستوى إداري، وهو العزلة والمركز والقرية، للاستفادة منها في معرفة المناطق التي تفتقر الى الخدمات. وبذلك أصبح لدى الصندوق ترتيب لكافة المديرية والعزل والقرى بحسب شدة الاحتياج. كما تم تطوير قدرات العاملين في إجراء البحوث السريعة بالمشاركة، لمعرفة الاحتياج، وترتيب الأولويات في المناطق والتجمعات السكانية المستهدفة الأكثر احتياجاً، والتي تتدنى فيها مستويات المعيشة.

6. الشراكة مع المجتمعات المحلية

تم اختيار الصندوق خلال العام 2000، من قبل البنك الدولي، كأحد نجاح المؤسسات التنموية التي يمولها البنك الدولي والتي تنفذ أنشطتها بمشاركة المجتمعات المحلية.

وقد جاء هذا التتويج ثمرة لجهد متواصل، حرص الصندوق فيه، منذ بدء تنفيذ برامجه ومشاريعه، على إشراك المجتمعات المستهدفة في أنشطته وبرامجه ومشروعاته المختلفة، من خلال تشجيع المستفيدين على المشاركة الفاعلة، سواءً في تقديم طلباتهم من المشاريع، أو في تقديم المساهمة المادية والعمل على تطوير واستمرار هذه المشاركة بما يحقق تنمية مستدامة. وخلال عام 2000 طورت هذه العلاقة من خلال تعميق المشاركة في جميع مراحل حياة المشروع، ومن خلال رفع وعي كافة العاملين في الصندوق بأهمية هذه المنهجية، ودمجها في كافة أعمال الصندوق، بدءاً من وضع الخطط التي تعكس طلبات واحتياجات المجتمعات المحلية، إلى التدريب المنظم لضباط المشاريع على استخدام الأدوات والآليات الخاصة بتعميق المشاركة المجتمعية.

إطار (2-1)

مساهمة المجتمع في تكاليف تنفيذ المشروعات

- بالإضافة الى مشاركة المجتمعات المستفيدة في تحديد الاحتياج و إدارة وتشغيل المشاريع، فإنها تساهم أيضا في تكاليف المشاريع بنسب تتفاوت بحسب القطاع ودرجة الفقر في المنطقة.
- أنواع المساهمات التي يمكن تقديمها من قبل المجتمع المستفيد:
1. مساهمة بمواد بناء: وتكون من مواد البناء الخام المتوفرة في منطقة المشروع، كالأحجار والرمل والمياه....الخ.
 2. مساهمة نقدية: وتتمثل في مبلغ مالي محدود يمثل نسبة معينة من تكلفة المشروع. ويجرى جمع هذا المبلغ عن طريق المشاركة بالتبرعات من قبل المستفيدين
 3. مساهمة بالعمالة: ويجرى فيها قيام المجتمع المستفيد بتوفير عمالة بأجور مخفضة لتنفيذ الأعمال الاعتيادية بالمشروع
 4. مساهمة بتنفيذ مكون: وفيها يقوم المجتمع المستفيد بتنفيذ جزء أو أجزاء من مكونات المشروع، كأعمال الحفر والردم، أو تنفيذ الأساسات، أو بيارات الصرف الصحي.
 5. مساهمة متنوعة: وتكون فيها المساهمة مكونة من نوعين أو أكثر من الأنواع السابقة. وهذا النوع من المساهمة هو الخيار الأكثر تفضيلاً لدى المستفيدين.
- وتطرح كل الخيارات السابقة علي المستفيدين، وتناقش معهم مزايا وعيوب كل نوع لتسهيل الاختيار عليهم. ولا تحتسب أرض المشروع كمساهمة مجتمع إلا في المدن، ويكون الحد الأدنى للمساهمة 5% من قيمة المشروع (في مشاريع التعليم والصحة ومشاريع دعم وتدريب المنظمات غير الحكومية). بينما يكون الحد الأدنى للمساهمات في مشاريع اخرى بين 10% و 20% من قيمة المشروع ، ولا تحتسب أي مساهمات على المشاريع الموجهة للفئات ذات الاحتياجات الخاصة.
- وإذا احتسبت كلفة الأرض في مشاريع المجتمعات الريفية فإن الحد الأدنى للمساهمة سيرتفع في مشروعات التعليم والصحة مثلاً إلى ما بين 10-20%.

7. المتابعة والتقييم

- بالنظر إلى سياسة الصندوق الهادفة إلى تحسين الأداء والتطوير المتواصل للبرامج، فقد برزت أهمية قيام الصندوق بعملية تقييم موضوعية لبرامجه ومشاريعه، تتم عبر :
- تقييم الاستهداف: بمعنى التحقق من أن تدخلات الصندوق استهدفت المناطق الفقيرة والمحتاجة
 - تقييم الأثر: ويتم التعرف هنا على اثر الخدمات والمنافع المباشرة وغير المباشرة التي منحتها تدخلات الصندوق للمجتمعات المحلية
 - تقييم الاستمرارية: التحقق من أن تدخلات الصندوق، في مناطق نشاطه، تلبى احتياجات المجتمعات المحلية، وتتصف بالاستمرارية المتمثلة في المشاركة الفاعلة للمستفيدين في إدارة المشروعات وصيانتها.
 - فعالية الكلفة: التحقق من فعالية كلفة المشروعات التي ينفذها الصندوق، ومقارنتها بتكلفة مشروعات مشابهة نفذت من جهات اخرى

و تم خلال العام اتخاذ بعض الإجراءات الهادفة إلى بناء نظام للتقييم والمتابعة، من خلال استقدام خبرات في هذا المجال، و تطوير مؤشرات أولية لأثر تدخلات الصندوق في مجال التعليم الأساسي والصحة والمياه والتدريب، ووضع مقترحات لتطوير قاعدة البيانات والمؤشرات، ودعمها ببيانات إضافية. من جهة أخرى، ولأغراض متابعة تشغيل المشاريع، تم خلال العام زيارات متابعة وتقييم أولي لعدد من المشاريع المنفذة. وتمت الاستفادة من تلك الزيارات في استخلاص بعض الدروس لتجاوز المشاكل والعقبات التي تعترض عمليات التشغيل والصيانة والتجهيز.

ثالثاً: عمليات الصندوق خلال العام

بلغ عدد المشاريع التي جرى تطويرها خلال العام، حتى دخول مرحلة التنفيذ، 463 مشروعاً وبلغت التكلفة التقديرية لعمليات الصندوق 30.9 مليون دولار و حجم المنصرف خلال نفس الفترة ما يقارب 19.8 مليون دولار، وذلك على مستوى برامجه الثلاثة، (برنامج تنمية المجتمع، برنامج البناء المؤسسي، وبرنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر). وضمت هذه البرامج قطاعات التعليم والصحة والمياه والأنشطة البيئية والطرق الريفية وبرامج الفئات ذات الاحتياجات الخاصة وقطاع الموروث الثقافي وقطاع القروض الأصغر والأنشطة المدرة للدخل وتدريب وبناء القدرات، و بلغ إجمالي عدد المستفيدين المباشرين حوالي مليون مستفيد، تشكل نسبة المستفيدات الإناث منهم 49 % مقابل 51% للذكور. كما يتوقع أن يتجاوز عدد أيام العمل المتولدة مليون يوم عمل مؤقتة، وما يزيد عن 2200 فرصة عمل دائمة.

وحقق الصندوق تطوراً ملحوظاً في عملياته خلال العام، حيث ارتفعت التزاماته عن عام 99 بنسبة 28%، كما ارتفعت نسبة الصرف بنسبة 32% عن عام 99، متجاوزة في نفس الوقت ما كان مخططاً لها.

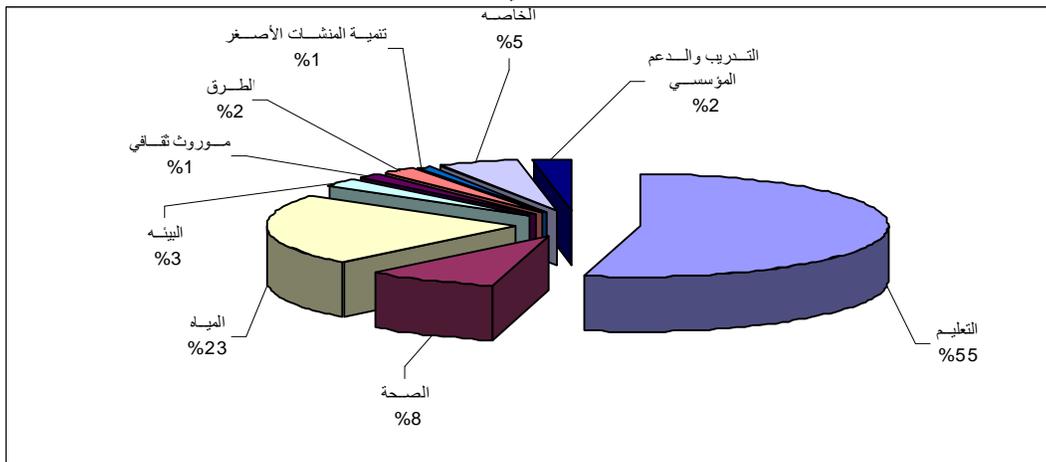
التوزيع على البرامج

توزعت مشروعات الصندوق على برامجه فكان نصيب برنامج تنمية المجتمع من الصرف حوالي 18 مليون وبرنامج البناء المؤسسي حوالي 1.2 مليون دولار أما برنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر فقد بلغ حوالي 6. مليون دولار

البرنامج	الالتزامات التقديرية (\$)	المنصرف (\$)
تنمية المجتمع	28,125,953	18,083,821
البناء المؤسسي	2,364,441	1,152,609
تنمية المنشآت الصغيرة و الأصغر	426,697	561,708
الإجمالي	30,917,091	19,798,138

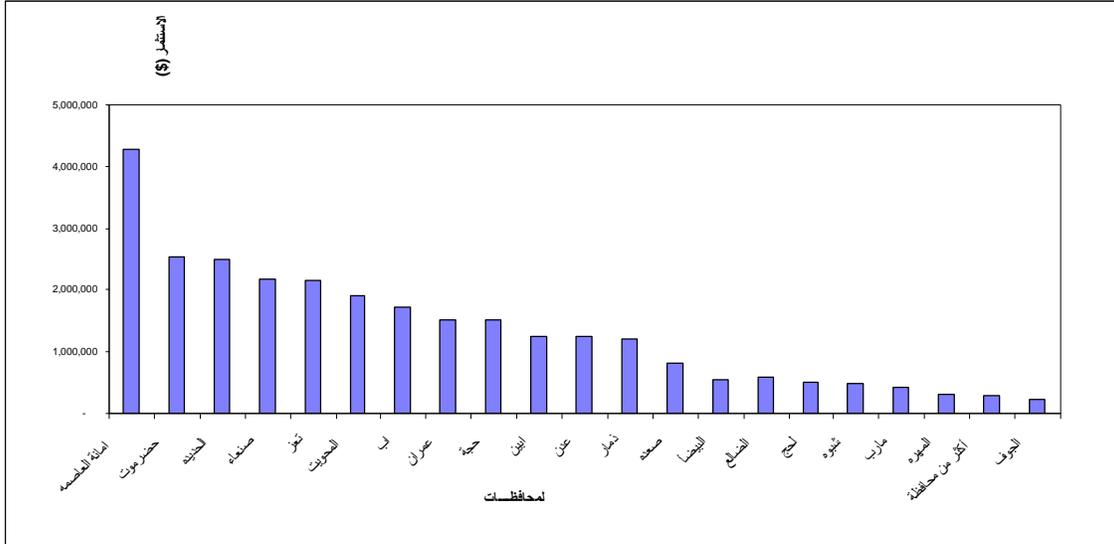
التوزيع القطاعي

توزعت التزامات الصندوق خلال العام 2000 م على قطاعات التعليم والفئات ذات الاحتياجات الخاصة وتنمية المنشآت الأصغر والطرق والموروث الثقافي والمياه والبيئة والتدريب والدعم المؤسسي. ويلاحظ من الرسم لبياني أدناه ان قطاع التعليم استأثر بنصيب 55% من الالتزامات على المشاريع



التوزيع الجغرافي

استأثرت أمانة العاصمة بالنصيب الأكبر من الاستثمار خلال العام. ويأتي ذلك لكبر حجم المشاريع التي تنفذ في أمانة العاصمة، وأيضاً لوجود برنامج تخفيف التزام في مدارس الأمانة



إنجازات الوحدات خلال العام 2000

1. وحدة البنية الأساسية

تأسست الوحدة في شهر سبتمبر 2000 ، وتعنى بقطاعات التعليم الأساسي والطرق من طرق ريفية وجسور و رصف شوارع، بالإضافة إلى قطاع الموروث الثقافي الموجه إلى الجانب العمراني منه للإسهام في المحافظة على المعالم والمناطق ذات الأهمية التاريخية.

أداء الوحدة خلال العام

أولاً: قطاع التعليم

تنتم السياسات والإجراءات التي يضعها الصندوق للتدخل بالمرونة، وتبقى خاضعة للتطوير والتعديل على ضوء التجربة من خلال التقييم الدائم والحوار الداخلي. وتحظى جوانب معينة في تلك السياسات بتأكيد واهتمام خاص من وقت إلى آخر، ومما برزت أهميته الخاصة خلال العام 2000: **تعليم الفتيات - الأنشطة الطلابية - مواصفات الكراسي المدرسية**. فتعليم البنات قضية محورية في تدخلات الصندوق بمجال التعليم، تم التشديد على ضرورة بحثها ميدانياً، ومناقشتها مكتبياً، بهدف الوقوف على المعوقات الحقيقية لتعليمهن، وعمل أقصى ما يمكن عمله في تصميم التدخل، بحيث تكيف التدخلات لتحسين فرص التحاق الطالبات. وأصبح هذا الموضوع جزءاً مهماً أفردت له فقرات خاصة من الوثائق النمطية للمشاريع حتى لا يتم تجاوزه.

ومع التأكيد المتزايد على أثر الأسوار (حتى في المناطق الريفية) على ممارسة الطلاب لأنشطتهم خارج الصفوف، فقد جرى التشديد على الاهتمام بها كعناصر دائمة التواجد في تدخلات الصندوق. ويتوقع أن ينعكس هذا بوضوح على مشاريعه في الأعوام القادمة.

ولما عرف من ظاهرة الإهلاك المتسارع للأثاث المدرسي فقد أضاف الصندوق مزيداً من التحسينات على مواصفات الكراسي ، وبهذا فإنه يتوقع أن تعمر هذه الكراسي لفترات أطول. لقد استفادت جهات أخرى عاملة في مجال التعليم أيضاً من هذه المواصفات وعملت بها.

أما على صعيد العمليات خلال العام 2000م، تم التعاقد على تمويل 222 مشروعاً في مجال التعليم، بتكلفة تقديرية 15.2 مليون دولار، تمثل 54% من التزامات الصندوق تجاه المشاريع .

وبالمقارنة مع الخطة التي وضعت للعام 2000، فإن المتعاقد عليه في مجال التعليم قد فاق من حيث عدد المشاريع ما وضع في الخطة بحوالي 20%.

ثانياً: قطاع الطرق

في بداية العمل في هذا القطاع واجه الصندوق صعوبات لعدم توافر مراجع فنية في مجال الطرق الريفية. وقد عملت الوحدة خلال العام على تطوير ووضع دليل التصميم الهندسي للطرق الريفية، الذي تم تطويره بمشاركة واسعة من قبل مهندسي الطرق في المؤسسات المعنية، بالاستعانة بخبرة أجنبية متميزة، يمثل هذا الدليل مرجع هندسي متميز، يستخدم في مجال الطرق الريفية الصغيرة.

كما تم التشديد على الأثر على الحالة المعيشية، وكثافة العمالة المحدثة. فهذه الجوانب أصبحت معايير أساسية لتأهيل واختيار المشاريع، تم استيعابها في سياسات وآليات التدخل المفصلة التي طورت خلال العام 2000. وتعكسها بوضوح استثمارات الطلبات الأولية واستثمارات تقييم وفرز الطلبات ، كما تم قبول مبدأ تمويل الأعمال التي تتجزأ بالآليات الثقيلة، عند الضرورة، بشرط ان تمثل كلفة عمل الآليات نسبا ثانوية من كلفتها الكلية.

وإضافة الى تطوير سياسات التدخل وآلياته ، تم أيضا عقد اكثر من ورشة عمل تدريبية وزيارات ميدانية لأكثر من أربعين مهندسا" استشاريا"، سيمثلون رافدا" لأنشطة الصندوق وغيره من الجهات التي ستتنشط في هذا المجال.

ومن المهم ذكره أن هذه الورش والزيارات قد ركزت - إضافة إلى الجانب - الهندسي على جوانب مشاركة المجتمعات المحلية، وجمع المعلومات الضرورية للتدخل، طبقاً للأسس المقررة في الصندوق. في مجال العمليات تم التعاقد على تمويل 3 مشاريع في قطاع الطرق خلال العام، بتكلفة تقديرية 565 ألف دولار. ويعود تدني عدد المشاريع في هذا القطاع إلى حادثة القطاع في الصندوق، كما أن آليات التدخل كانت ما تزال في طور البلورة.

وبناء" على تطوير آليات التدخل تم في نهاية العام تم فرز زيارة أكثر من خمسين مشروعاً، يتوقع تمويل معظمها خلال العام 2001م .

متطوعون يكسرون الصخور في مشروع طريق جبل العروس، مديرية لحج

مول الصندوق في هذا المشروع أعمال التوسيع وبناء العبارات والمجاري والجدران الساندة في الطريق الذي يبلغ طوله 14كم لتستفيد منه 50 قرية وليختصر المسافة الى الطريق العام الى 40 دقيقة بدلاً من 6.5 ساعة. ونتيجة لذلك يتوقع ان تنخفض تكلفة السفر إلى عدن مثلاً من 15000 ريال يمني إلى 5000 ريال يمني ، كما سيصبح سعر أنبوبة غاز الطبخ في القرية 280 ريال يمني بدلاً من 450 ريال.

ساهم المجتمع في تكلفة المشروع حيث تم جمع ما قيمته 14 مليون ريال يمني (\$84000)، 8 مليون ريال منها تبرع بها مهاجرون من أبناء المنطقة، و الباقي تم جمعها من رواتب الموظفين العاملين في المدن اما غير العاملين الرسميين فقد تبرعوا بالعمل.

قوة تنظيم هذا المجتمع مكن الصندوق من تنفيذ هذه الطريق عن طريق التنفيذ المباشر والتعاقدات المجتمعية. وقد تمكن الأهالي من الحصول على معدات مستخدمة لشق الطرق وقاموا بإصلاحها لتوفير قيمة استئجار المعدات واستخدامها فيما بعد للصيانة و لشق طرق جديدة، و يناقش أعضاء المجتمع الان مع المجلس المحلي الجديد مقترحاً لفرض رسوم على مستخدمي الطريق لتمويل التشغيل و الصيانة؛ حيث أن 30 سيارة على الأقل في اليوم ستستخدم الطريق. قرار الصندوق لدعم هذا المشروع كان على أساس الفائدة الاقتصادية الكبيرة و ملكية المجتمع للمشروع خصوصاً ان ذلك برهن على قدرة المجتمع على جمع التبرعات و العمل الطوعي الذي قدم للمشروع.

اما في قطاع الموروث الثقافي فقد اتجه التركيز إلى تحسين الخدمات المتعاقد عليها، لجعلها أكثر تنوعاً

مع محيطها. وجرى التعاقد خلال العام على تمويل 3 مشاريع، بتكلفة تقديرية 418 ألف دولار. ونظراً للطبيعة الخاصة لمشاريع قطاع الموروث الثقافي فإنه سيتم بلورة سياسة تدخل مفصلة ، على غرار ما تم في قطاع الطرق، كما سيتم التوسع جغرافياً في التدخلات القادمة حسبما سيتاح للصندوق.

مقشامة داوود احدى المقاشم التي تم إعادة تأهيلها في صنعاء القديمة

المقشامة، في صنعاء القديمة، قطعة أرض زراعية منخفضة المنسوب تقع بجوار المسجد، وتعتبر مع بئر المياه إحدى لوازمه الضرورية.

فقد حرص الذين بنوا المساجد في صنعاء القديمة على إلحاق تلك الأرض بالمسجد لتكون مصدر رزق للقائمين على خدمة المسجد، خاصة منهم الذين يتولون رفع المياه من بئر المسجد وتوفيرها على مدار اليوم.

القشامون هم الذين تولوا عملية توفير المياه فكانوا هم المستفيدون من ريع المقشامة والقائمون على زراعتها والعناية بها وسقيها ن المياه التي يستهلكها المصلون المسجد والتي غطت الجزء الأكبر من احتياج المقشامة للمياه. وكان القشامون

يغطون الحذاء الأخرى من البئر مباشرة.

التعاقدات المجتمعية

تم تطوير آلية مقترحة لتنفيذ المشاريع (في مجال التعليم) مباشرة عبر المجتمعات المستفيدة. ويهدف هذا الأسلوب من التنفيذ، والذي يسمى (بالتعاقدات المجتمعية)، إلى بناء قدرة المجتمعات المحلية على إدارة تعاقدات بسيطة، وتنفيذ مشاريع تحقق احتياجاتها الأساسية بطريقة تتحقق فيها متطلبات الشفافية والمشاركة. بالإضافة إلى ما يتوقع أن ينتج عن هذا الأسلوب من التنفيذ في الاستفادة من فرص العمل التي تتيحها هذه المشاريع.

لقد تم بلورة مقترح لتجريب هذا الأسلوب من التنفيذ مع مجتمعات تتفاوت في مستوياتها التعليمية والمعيشية، وفي الخصائص الجغرافية لمناطقها، وفي أدوار قيادتها التقليدية، بهدف معرفة اثر كل من تلك العوامل في عملية تنفيذ المشاريع بأسلوب التعاقدات المجتمعية . وسيتم البدء بتطبيق هذه التجربة في بداية 2001م، وعلى ضوء النتائج سيتم البت في تعميم وتوسيع العمل بهذا الأسلوب في مشاريع الصندوق.

التنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية المعنية

مع أن جميع مشاريع الصندوق تمول وتنفذ بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية، حسب مجال التدخل (التعليم - الصحة)، وحسب متطلبات التشغيل والاستمرارية، وذلك على المستوى المحلي، إلا أن عام 2000 شهد خطوات أخرى من الحوار والتنسيق على المستوى المركزي في مجال التعليم.

كما تم التفاهم مبدئياً مع وزارة التربية والتعليم على قيام الصندوق بتقديم الدعم لاستكمال الخارطة المدرسية.

يصل عدد المشاريع الإجمالية لوحدة البنية الأساسية خلال العام إلى 230 مشروعاً، بتكلفة تقديرية 16.2 مليون دولار وبنسبة تقارب 58% من إجمالي استثمارات الصندوق.

مشروعات وحدة البنية الأساسية

القطاع	عدد المشروعات	الالتزامات (\$)
التعليم	222	15,171,381
الموروث ثقافي	3	418,410
الطرق	5	656,475

الجدول (2) العدد المتوقع للمستفيدين وفرص العمل حسب القطاع

القطاع	عدد المستفيدين		الأعمال الثابتة		الأعمال المؤقتة	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
التعليم	164,238	231,376	807	4,537	32	1,491,281
الطرق	78,849	77,489	0	0	0	98,732
الموروث الثقافي	8,700	8,150	4	4	0	22,689
الإجمالي	251,787	317,015	811	4,541	32	1,612,702

2. وحدة المياه والبيئة

تم استحداث هذه الوحدة خلال العام 2000م في إطار التطوير المؤسسي للصندوق، كاستجابة لضرورة توسيع وتطوير نشاطه في مجال المياه الهام والحيوي، وتشكل مشاريع حصاد مياه الأمطار أحد الأنشطة الرئيسية للوحدة ذات الأولوية في الاستهداف، وتعنى هذه الوحدة إلى جانب قطاع المياه بقطاع البيئة، ويندرج تحت هذين القطاعين الرئيسيين مشاريع مياه الشرب، برك حصاد مياه الأمطار، السدود، أنظمة الري، تصريف المخلفات الصلبة، الصرف الصحي، التحكم في مياه السيول، والحماية من التصحر.

• قطاع المياه

خلال العام تم التعاقد على 119 مشروعاً، منها 71 مشروعاً ضمن برنامج حصاد المياه، و 25 مشروعاً لشبكات مياه ممكنة جديدة وتأهيل مشروعات مياه بالانسياب الطبيعي، وأربعة مشروعات سدود ومشروع واحد شبكة ري، بالإضافة إلى عدد من مشاريع التدريب ورفع قدرات الاستشاريين وضباط المشاريع في مجال المياه، وبلغ إجمالي التكلفة التقديرية لهذه المشاريع 6.4 مليون دولار

- برنامج حصاد المياه

تم خلال هذا العام تطوير آلية تنفيذ برنامج حصاد مياه الأمطار المرحلة الثانية، بالاستفادة من تقييم المرحلة الأولى. حيث تم استحداث استبيانات واستمارات خاصة لتنظيم عملية دراسة المشروع

وتنفيذه. كما شمل التطوير ضبط عمليات المشتريات والصف التي تتم من قبل الجهات الكفيلة المنفذة للمشروعات.

وقد وصل عدد المشاريع التي دخلت مرحلة التنفيذ خلال هذا العام من برنامج حصاد مياه الأمطار إلى 81 مشروعاً. وتحتوي هذه المشاريع في مجملها على ترميم وتوسعة وتحسين ما يزيد عن 130 بركه. كما جرى تطوير طرق وأدوات لاستخدامها منزلياً في تنقية مياه البرك، وقد تم خلال العام استكمال التصاميم ويجري تصنيعها لتكون جاهزة للاستخدام خلال العام 2001م.
إطار(3-3)

مشروع حصاد مياه قرية مأخذ في جبال عيال يزيد محافضة عمران

يبلغ عدد سكان هذه القرية 770 شخصاً يعيشون في أرض جافة تخرج القليل من الماء ونتيجةً لتدهور برك حصاد المياه القديمة، كان أهالي القرية من النساء والأطفال يهبطون من أعلى الجبل إلى أقرب بئر على مسافة ساعة للحصول على الماء. تدخل الصندوق بتمويل بناء بركتين لحصاد المياه بطريقة التنفيذ المباشر عن طريق المستفيدين أنفسهم لتحل محل البرك القديمة التي لم تعد تحفظ الماء، كما تم بناء قنوات للمياه وحوض لترسيب الأتربة قبل أن تصب في البركة مما أدى إلى تحسين كبير في نوعية المياه.

تبلغ السعة التخزينية للبركتين 3420م مكعب، و يبلغ معدل استهلاك المياه للشخص الواحد 25 لتراً في اليوم ، وفي حالة امتلاء البركتين فإنها تغطي الاحتياجات لمدة ستة اشهر . وهناك موسمان للأمطار في العام بمعدل سقوط 400مم ولمدة شهر في كل موسم وعندها تمتلئ البركتان خلال أسبوع من المطر.

يرفع الأهالي الماء بواسطة مضخة يدوية، وعندما تمتلئ البركة، لا يوجد حد للاستعمال، و عندما يقل مستوى المياه، يبدأ الأهالي بترشيد استهلاك المياه ليتناسب مع الكمية الموجودة.

هذه المشاريع توفر مياه قليلة الكلفة لسكان الجبال في التشغيل و الصيانة، فمن المفترض أن يعمل النظام بعد اكتماله بدون أي مشاكل او كلفة إضافية لفترة العشرين السنة القادمة.

- مشاريع شبكات المياه

جرى إعادة النظر في تنفيذ مثل هذه المشروعات نظراً للمخاطر التي تكثفها، ولتعدد جهات تمويلها. وتم تطوير استبيان خاص لمعرفة الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمستفيدين من مشاريع المياه الممكنة المدرجة في خطة الصندوق. والغرض من الاستبيان هو معرفة مدى قدرة المستفيدين على تحمل نفقات التشغيل والصيانة لهذه المشاريع، وكذلك إعادة إحلال مكوناتها بعد انتهاء عمرها الافتراضي. وتساعد النتيجة النهائية لهذا الاستبيان في اتخاذ القرار بالموافقة على الاستمرار في مثل هذه التدخلات أو إلغاؤها.

و تم التعاقد خلال العام على 25 مشروعاً، تشمل على مشاريع ممكنة، وتأهيل مشاريع أخرى بالانسياب الطبيعي

- مشاريع السدود والري:

تم التعاقد خلال العام على أربعة مشاريع سدود، اثنان منها في محافظة صنعاء، وسد واحد في كل من محافظتي البيضاء وعمران. كما دخل مرحلة التنفيذ خلال العام مشروع شبكة ري في محافظة إب.

- بناء القدرات لضباط المشاريع والاستشاريين:

اتسم العام 2000م بكثافة العمل في مجال رفع قدرات العاملين في الوحدة وعدد من الاستشاريين الذين يتعامل معهم الصندوق، حيث شارك فريق وحدة المياه والبيئة في دورات تدريبية وورش عمل مختلفة المواضيع والاهتمامات منها :

- معالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها في الزراعة،
- طرق الري والزراعة القديمة، وكانت موضوع ورشة عمل ساهم الصندوق في تمويلها، و شارك فيها بورقتي عمل، الأولى بعنوان "خبرات الصندوق في مجال السدود"، والورقة الثانية بعنوان "خبرات الصندوق في مجال حصاد مياه الأمطار".
- المياه والبيئة، وكانت موضوع ورشة عمل وشارك الصندوق بورقة عمل فيها بعنوان "حصاد مياه الأمطار : التوعية الصحية للمجتمع".
- حماية البحيرات والحواسر والسدود من التلوث، وكانت موضوع دورة تدريبية

• قطاع البيئة

يشكل الاهتمام بالأنشطة البيئية جزءاً هاماً وحيوياً في جميع تدخلات الصندوق، بحيث أصبح موضوع ملائمة المشروع بيئياً شرطاً أساسياً من شروط الموافقة على تنفيذ المشروع. هذا فضلاً عن المكونات البيئية التي تضاف إلى كل مشروع. وقد وصل عدد المشاريع البيئية التي دخلت مرحلة التنفيذ إلى 7 مشاريع، منها 6 مشاريع للصرف الصحي، ومشروع واحد لجمع وتصريف القمامة في محافظة عدن.

الجدول (1) مشروعات وحدة المياه والبيئة المتعاقد عليها خلال العام 2000م

وصف المشروع	عدد المشروعات	الالتزامات (\$)
المياه	119	6,417,636
البيئة	7	767,961

الجدول (2) العدد المتوقع للمستفيدين وفرص العمل حسب القطاع

القطاع	عدد المستفيدين		الأعمال الثابتة		الأعمال المؤقتة	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
المياه	328,310	328,046	190	4	485,995	2
البيئة	204,513	193,496	188	0	115,707	240
الإجمالي	532,823	521,542	378	4	601,702	242

3. وحدة الحماية الاجتماعية

تم إنشاء "وحدة الحماية الاجتماعية"، خلال شهر سبتمبر 2000، استجابة للتوسع القطاعي لبرامج الصندوق، وبغرض استهداف الفئات المعزولة والمهمشة اجتماعياً التي قد لا تستهدفها أنشطة ومشاريع الوحدات الأخرى. وتشتمل الوحدة على ثلاثة قطاعات، وهي: الصحة، والفئات ذات الاحتياجات الخاصة، والتدخل المتكامل.

وتستهدف أنشطة ومشاريع الوحدة، بالإضافة إلى الشرائح الاجتماعية الفقيرة في المناطق النائية المحتاجة للخدمات الصحية، فئات المعاقين والمهمشين اجتماعيا والأحداث والسجينات والأيتام وغيرها من الفئات المعرضة للفقر والعزلة الاجتماعية أكثر من غيرها.

• قطاع الصحة

تميز تدخل الصندوق في القطاع الصحي هذا العام باتباع سياسة جديدة للاستفادة من تقييم عمله في المجال الصحي خلال الأعوام المنصرمة. وتركز هذه السياسة الجديدة أكثر على قضايا احتياجات تدريب الكادر الصحي، وتفعيل دور المجتمعات في تشغيل الخدمات، ودعم إنشاء أنظمة إدارية ومعلوماتية في المرافق الصحية.

ووفقاً لذلك فإن مصادقة الصندوق على تمويل أعمال البناء والتشييد تتم فقط إذا كان الكادر الصحي متواجداً ويعمل في مبنى مؤقت أو غير مكتمل، أما حين تكون الخدمة الصحية غير موجودة أصلاً فإن الصندوق يتبع أسلوب التدخل المتدرج. ويكون المجتمع المحلي مطالباً بتشغيل الخدمة من مبنى مؤقت، وتأمين توفير الموظفين والعاملين الصحيين، بينما يتكفل الصندوق بتمويل تجهيز المرفق الصحي وإنشاء الأنظمة وتدريب العاملين. ويقوم الصندوق بمراقبة الخدمة المقدمة لفترة زمنية معينة، وحين يتم التأكد من أنها تسير بنجاح، تتم الموافقة على البناء والتشييد. ولتنفيذ هذه السياسة، تم تكليف استشاريين محليين لوضع ثلاثة مقترحات مختلفة لتشيط الوحدات والمراكز الصحية التي تم بناؤها بتمويل من الصندوق. وتتضمن هذه المقترحات ما يلي:

- برنامج لإنشاء أنظمة استعادة الكلفة.
- برنامج لتدريب الكادر الصحي المحلي، وخاصة الكوادر النسائية.
- برنامج لتأسيس أنظمة للإدارة والمعلومات.

وخلال العام تم التعاقد على تنفيذ 49 مشروعاً صحياً جديداً، بتكلفة إجمالية مقدارها 2,4 مليون دولار. وجرى اتباع السياسة الجديدة في تنفيذ هذه المشاريع. وتراوحت مضامين ومحتويات هذه المشروعات بين: تشييد وتجهيز الخدمات القائمة التي تنقل إلى الحيز الكافي والتسهيلات اللازمة (29 مشروعاً). ودعم تشكيل اللجان الصحية، وتجهيز المرافق الصحية المنشأة حديثاً، وذلك وفقاً لسياسة التدخل المتدرج (5 مشاريع). وإعادة تأهيل المرافق القائمة الضعيفة (10 مشاريع). والتدريب لأغراض توفير الكادر الصحي النسائي ورفع مهارات المولودات الشيعيات لتأدية عملهن بشكل آمن بعيداً عن الممارسات الخاطئة، ورفع مستوى المهارات والمنهج التدريبي (5 مشاريع).

وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الوحدة متابعة تنفيذ 43 مشروعاً قائماً يجري العمل بها منذ العام الماضي. وقد بلغ المنصرف في هذا القطاع خلال العام 1.8 مليون دولار تقريباً. ويبلغ إجمالي عدد المستفيدين من هذه المشاريع حوالي 170 ألف مستفيد. ويصل عدد فرص العمل الدائمة المتوقعة، والتي ستنشأ عن هذه المشروعات إلى حوالي 300 فرصة عمل، كما تبلغ فرص العمل المؤقتة المتوقعة حوالي 75 ألف عامل/يوم، ويوضح الجدول رقم (2) توزيع هذه الأرقام حسب النوع الاجتماعي (ذكر/ أنثى).

إطار (3-4)

طالبات سنة أولى تمريض، في معهد الحوطة الصحي، محافظة لحج

ساهم الصندوق في بناء 6 فصول جديدة للتدريب تشتمل برامج التدريب على برنامج تمريض لمدة ثلاث سنوات قبالة لمدة سنتين. تتم الدراسة فيه النظرية والحقلية يتناوب فيها الإناث و الذكور. دعم الصندوق مكن المعهد من زيادة الطلبة من 80 إلى 280 ويستطيع خريج أو خريجة هذا المعهد العمل إما للحكومة أو في القطاع الخاص.

إلى الجماعات المهمشة والأكثر عرضة للفقر. وخلال الأعوام الثلاثة الماضية قام الصندوق بتمويل عدد من المشروعات التي تستهدف الجماعات المهمشة، وقد ساعد هذا الأمر على تراكم الخبرات وتوسيع معرفة الصندوق وإلمامه بالمواضيع المرتبطة بهذا الجانب. إن الخبرة المكتسبة والتزام الصندوق بتوسيع وتحسين تدخلاته مع هذه الفئات، أدت إلى استحداث قطاع رئيسي لهذه الفئات هو قطاع الفئات ذات الاحتياجات الخاصة. ويهدف هذا القطاع إلى تأمين إشراك هذه الفئات في تدخلات الصندوق، وقد قام هذا القطاع بتحديد أربع مجموعات رئيسية هي: المعاقون، والفئات المهمشة اجتماعيا، والنساء المعرضات للمخاطر (مثل السجينات)، والأطفال المعرضون للمخاطر (مثل الأيتام والأطفال في خلاف مع القانون..). ويعمل هذا القطاع في إطار سياسة من خصائصها:

- اتباع نهج برامجي، أي ان يتم دراسة المشكلة من جوانبها المختلفة ووضع الحلول لها
- اتباع نهج الدمج الاجتماعي
- دعم المستفيدين وتمكينهم ليمثلوا أنفسهم بأنفسهم في المنظمات والهيئات الرسمية.
- تحفيز الفئات الاجتماعية الخاصة وتفعيلها لكي تستفيد من موارد الصندوق بشكل خاص وموارد التنمية عامة.

وقد تم التعاقد خلال هذا العام على (11) مشروعاً، بتكلفة إجمالية قدرها 1.52 مليون دولار. حيث يجري حالياً إنشاء دارين جدينتين للأيتام، أحدهما في منطقة الطويلة بمحافظة المحويت، والأخرى في مدينة صنعاء. كما تشتمل هذه المشاريع على مركزين للتدريب المهني للمعاقين، أحدهما في مدينة سيئون بمحافظة حضرموت، والأخر في زنجبار أبين. وثمة (5) مشاريع أيضاً في مجال رفع القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية والمراكز العاملة في مجال الإعاقة، مع التركيز بشكل رئيسي على التعليم والدمج الاجتماعي، وتحسين الأنظمة الإدارية للمؤسسات المعنية بتقديم الخدمات.

واشتمل مشروعان استثنائيان على تقديم معونات غذائية للمجتمعات التي أصابها مرض "حمى الوادي المتصدع" في منطقة وادي مور ووادي سهام. وتم تنفيذ هذين المشروعين الاستثنائيين من قبل وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، وذلك من خلال البرامج القائمة الخاصة بالإقراض الأصغر. وسيتم توضيح هاذين المشروعين في عرض إنجازات وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر.

وبالإضافة إلى تطوير هذه المشروعات، فإن وحدة الحماية الاجتماعية قامت بمتابعة تنفيذ 7 مشروعات، يجري العمل فيها من الأعوام السابقة. والعدد المتوقع للمستفيدين من هذه المشاريع يبلغ 18 ألف مستفيد، ويتوقع أن تتيح 133 فرصة عمل دائمة، و 38 ألف فرصة عمل مؤقتة (عامل/ يوم)، وتتوزع هذه البيانات حسب النوع الاجتماعي كما هو موضح في الجدول رقم (2).

إطار (3-5)

فصل دراسي في مركز الصم والبكم - تعز

بدأ المركز عمله في عام 1991 عبر منظمة محلية غير حكومية، ليزود حالياً 240 طفل أصم و اعمى بالتعليم الأساسي ، و ليعمل أيضاً كمركز وطني لهذه الفئة الخاصة تمثلت مساهمة الصندوق بتقديم منحة لتجهيز معمل لإنتاج قوالب السمع والتي كانت يتم استيرادها سابقا ومعمل لقياس السمع وتدريب الفنيين لتشغيل التجهيزات ويدير معمل صنع القوالب حالياً فني أصم

توفير وتلبية الاحتياجات التنموية الأساسية، مع التركيز على تنمية القدرات البشرية وتفعيل دور المجتمعات المحلية للمشاركة في تنمية مناطقها من خلال إحياء آليات العمل الجماعي المنظم وتدريبها على تعبئة الموارد المتاحة بكفاءة. وقد استكمل البرنامج هذا العام عملية الاختيار لتحديد ثلاث مناطق ريفية للمرحلة التمهيديّة من البرنامج واشتملت العملية على وضع معايير الأهلية والاختيار، اجراء بحث مكتبي وميداني لاختيار المناطق التي سيتم العمل فيها في المرحلة التجريبية، ثم تحليل نتائج البحث والوصول الى المناطق التي سيتم فيها التدخل. والمناطق التي تم اختيارها هي قرى ربع الدوس في مديرية اللحية محافظة الحديدة، وقرى احور مديرية احور محافظة ابين، وقرية النائف مديرية خمر محافظة عمران، ومنطقة مدينة الليل في حي مذب أمانة العاصمة. ومن المتوقع ان يتم تصميم "برنامج التدخل" في شهر فبراير مع الإشراف المباشر للمجتمعات المعنية ذات الصلة.

الجدول (1) مشروعات وحدة الحماية الاجتماعية المتعاقد عليها خلال العام 2000م

القطاع	عدد المشاريع	الالتزامات التقديرية (\$)
الصحة	49	2,386,748
الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة	11	1,516,226
التدخل المتكامل	1	8,231
الإجمالي	61	3,911,205

الجدول (2) العدد المتوقع للمستفيدين وفرص العمل حسب القطاع

القطاع	عدد المستفيدين		الأعمال الثابتة		الأعمال المؤقتة	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
الصحة	95,086	75,752	139	148	2,160	73,278
الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة	15,160	16,726	21	112	360	37,476
التدخل المتكامل	45	4			44	92
الإجمالي	110,251	92,482	160	260	2,564	110,846

4 . وحدة التدريب

يهدف الصندوق، من خلال وحدة التدريب، إلى دعم القدرات الفنية لقطاعات ومؤسسات حكومية، بما يمكنها من تنفيذ أهدافها بأعلى قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية، ولكي تكون قادرة على مشاركة الصندوق في تنفيذ برامجه. ودعم المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال الأنشطة الإنتاجية وأنشطة التنمية الاقتصادية وتقويتها ورفع أدائها الإداري والتنظيمي والفني. و كذلك تمويل تدريب مدربين لبعض الأنشطة الإنتاجية، خاصة إذا كانت تستهدف مستفيدات من النساء، أو تقوم على مشاركة النساء.

ويتم ترجمة تلك الأهداف عبر تنفيذ مشاريع تدرج تحت قطاعين رئيسيين هما قطاع التدريب وقطاع الدعم المؤسسي.

وقد بلغ عدد الأنشطة والمشاريع التي تم تنفيذها وإنجازها من قبل وحدة التدريب (42) مشروعاً تصب في أربعة مجالات وهي كالتالي:

أولاً : التدريب في مجالات إدارية وفنية للمنظمات والتجمعات (حكومية / غير حكومية)

في هذا المجال عقدت (11) دورة تدريبية منها (4) دورات تدريبية مباشرة لمنظمات غير حكومية (جمعيات خيرية وزراعية) و(3) دورات ضمن برامج الدعم المؤسسي المقدمة لثلاث مؤسسات حكومية ، و (4) دورات تدريبية مباشرة لمشاريع تطويرية زراعية.

وشمل التدريب المجالات التالية:

- الاقتصاد المنزلي.
- تنظيم الحسابات للجمعيات الخيرية والزراعية.
- تدريب مدربي برنامج الأسر المنتجة المتضمن عدة مكونات (تصميم أزياء ، وخياطة، وإنتاج وتسويق، وتعامل اجتماعي ، ورسم صناعي).
- التدريب في الأرشفة وتشغيل الكمبيوتر والبرمجة.
- دورات تدريبية في مجالات رفع قدرات المدربين والمهندسين والفنيين العاملين في الإرشاد الزراعي والبيطرة والبستنة.

وبلغ إجمالي المنظمات المستفيدة من هذه الدورات (88) منظمة:

- (37) منظمة غير حكومية و (45) جمعية زراعية من عدة محافظات.
- (3) مؤسسات زراعية تطويرية في المرتفعات الشمالية ومأرب والمحويت.
- (3) مؤسسات حكومية (صندوق الرعاية ، الإدارة العامة للجمعيات/ وزارة الشؤون الاجتماعية، والبرنامج الوطني للأسر المنتجة).

ثانياً : إقامة ورش عمل لتبادل المعلومات:

بهدف تشجيع تنمية المجتمعات المحلية، عن طريق تبادل الخبرات المحلية، ساهم الصندوق في إعداد وتمويل (4) أدلة إرشادية للمنظمات غير الحكومية، سيتم طرحها كمواضيع لورش عمل في العام القادم وهي في المجالات التالية :

1 - الخطوات الإجرائية القانونية في تأسيس وتنظيم وتجديد مزاولة نشاط الجمعيات.

2 - فن جمع التبرعات.

3 - التواصل مع الممولين.

4 - الحسابات الختامية.

كما ساهم الصندوق مع ممولين آخرين في تمويل ورشتي عمل، في مجالي إشراك المنظمات غير الحكومية في التخفيف من حدة الفقر، وتبادل الخبرات الفنية اليمينية القديمة وأثرها في الزراعة.

ثالثاً: مشاريع بناء مؤسسي وفقاً للطلبات المقدمة من المجتمعات المحلية:

تم التوسع في هذا الجانب من خلال استهداف منظمات غير حكومية وتجمعات محلية رسمية بعيدة عن عواصم المحافظات، إلى جانب دعم بعض الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بعمل الصندوق، وذلك من خلال تقديم الدعم الفني، وتوفير بعض المتطلبات الضرورية لها لتمكينها من اكتساب مهارات وخبرات تدعمها إدارياً وفنياً، وتساهم في التوسع في أنشطتها لاستيعاب أكبر عدد ممكن من المستفيدين والرفع من مستوى أنشطتها المقدمة للمجتمعات المحلية.

وشملت المشاريع المنفذة في هذا المجال حتى نهاية العام ما يلي:

§ (25) مشروعاً استفادت منها (25) منظمة غير حكومية وتجمعات محلية رسمية (مراكز، وقطاعات تنموية).

§ (4) مشاريع استفادت منها (4) مؤسسات حكومية.

ومن أبرز هذه المشاريع الأربعة الخاصة بالمؤسسات الحكومية ، مشروع دعم الإدارة العامة للجمعيات/وزارة الشؤون الإجتماعية، المرحلة الثالثة، والذي تضمن عدة مكونات هي:

§ تنظيم الأرشيف الخاص بالإدارة العامة، مع تدريب مختصي الإدارة العامة وفروعها في مجال الأرشيف والمحفوظات و مبادئ استخدام الحاسب الآلي، إلى جانب تزويد الإدارة العامة ببعض التجهيزات الإدارية وتمويل إصدار نشرة ربعيه (أربعة أعداد).

رابعاً: تطوير ورفع مستوى القدرات الفنية لاستشاريي الصندوق:

هدف هذا المجال إلى تصميم وإعداد وتنفيذ برامج تدريبية لاستشاريي الصندوق في : سياسات الصندوق وآليات عمله وشروطه وأهدافه ومختلف عناصر المحاسبة والإدارة لمشاريعه وتقنيات الإدارة وقضايا أساسية وقضايا بيئية ، وقد تم تنفيذ أكثر من 6 أنشطة تم تنفيذها من قبل وحدة المياه ووحدة المنشآت الصغيرة والأصغر .

من خلال ما تقدم يبين الجدول التالي المخطط والمنفذ من مشاريع وحدة التدريب خلال عام 2000م:

المنفذ	المخطط	المجال
11	10	التدريب في المجالات الإدارية
2	5	ورش لتبادل المعلومات
29	20	مشاريع بناء مؤسسي
6	6	تطوير ورفع مستوى قدرات الاستشاريين

خامساً : تطوير السياسات والأداء

استحدثت وحدة التدريب بعض السياسات والإجراءات خلال العام، ومن ضمنها ما يلي:

1. تطوير مهارات العاملين في الوحدة، عبر دورات عنيت بتتمية مهارات التدريب الإشرافية والبرمجية وتقييم برامج التدريب ومفرداته.
2. تقييم أداء المتدربين من خلال تصميم استمارة ونزول ميداني لمتابعة عينة عشوائية من الجمعيات المستفيدة من التدريب. ونتج عن ذلك تعديل وتطوير برامج التدريب ، وآلية اختيار المتدربين وإضافة أدلة إرشادية إلى جانب المادة التدريبية .
3. متابعة وتقييم أداء المدربين و المستوى التدريبي، وتطوير المادة العلمية لكل مكون تدريبي على حده، وذلك من خلال الزيارات التقييمية أثناء تنفيذ الدورات التدريبية.
4. السعي الدائم لجعل الدورات التدريبية، التي يمولها الصندوق، (منخفضة الكلفة)، ومقارنة هذه الكلفة بما تخصصه الجهات المختلفة، ومن ضمنها المنظمات الدولية، لمثل هذا النشاط.

5. وحدة المنشآت الصغيرة والأصغر

يهدف برنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر إلى تنمية القدرات المحلية لتقديم الخدمات المالية وغير المالية للمشروعات الصغيرة والأصغر، بهدف زيادة حصة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، لما لذلك من تأثير إيجابي على خلق فرص عمل جديدة، والتقليل من حدة الفقر. ولتحقيق هذا الهدف يعمل الصندوق على إنشاء برامج مستدامة، بالتعاون مع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات التعاونية والمؤسسات المالية. ويقدم الصندوق الدعم المالي والفني اللازم لإنشاء برامج قادرة على تمويل نفسها وتقديم خدماتها بصفة مستدامة. يصنف القطاع الذي يستهدفه برنامج المنشآت الصغيرة والأصغر إلى قسمين هما المنشآت الصغيرة والمنشآت الأصغر، والفارق يتمثل في الاختلاف النسبي في حجم تلك المنشآت.

المنشآت الصغيرة: يستهدف هذا الجزء تنمية المشروعات التي توظف أكثر من عامل واحد، ورأس مالها العامل يزيد على 250000 ريال. يقوم الصندوق حالياً بمراجعة استراتيجية التدخل في هذا القطاع بناء على نتائج الدراسة الخاصة بالقطاع، التي تم الانتهاء منها هذا العام.

المنشآت الأصغر: يستهدف هذا الجزء من البرنامج تنمية الأنشطة الفردية والمرددة للدخل. ويساعد الصندوق الجهات الوسيطة على توفير الخدمات المالية وغير المالية مثل القروض والإدخار والمساعدة الفنية والتدريب لأصحاب هذه المنشآت.

• تنمية المنشآت الصغيرة

تعتمد استراتيجية الصندوق في هذا القطاع على تشجيع الجهات الوسيطة على توفير مصادر التمويل لأصحاب المنشآت الصغيرة وذلك من خلال فتح أبواب القطاع المالي أمامهم، ونتيجة للعوامل الاقتصادية غير المواتية وعدم توفر المعلومات الكافية فقد تقرر تأجيل العمل ببرنامج خاص مع البنوك والبدء بعمل دراسة حول قطاع المنشآت الصغيرة والأصغر لتمكين الصندوق من التدخل بشكل أكثر ملائمة.

في نهاية شهر نوفمبر من هذا العام تم الانتهاء من تنفيذ دراسة للمنشآت الصغيرة والأصغر في اليمن. هدفت الدراسة إلى جمع المعلومات حول القطاع خاصة فيما يتعلق بحجم القطاع وأنواع المنشآت والعاملين والمشاكل والاحتياجات. الدراسة، التي تعتبر الأولى من نوعها، تم تنفيذها بالتعاون مع البنك الدولي. إحدى نتائج الدراسة هي الحصول على قاعدة بيانات للعيينة التي شملت أكثر من 5000 منشأة في 120 منطقة مسح على مستوى اليمن. بالإضافة إلى التعرف على خصائص وصفات هذا القطاع، بينت الدراسة أهم المشاكل والاحتياجات للعاملين في هذا القطاع. ستساهم نتائج هذه الدراسة في قيام الصندوق بوضع استراتيجية للمساعدة على تنمية هذا القطاع.

• تنمية المنشآت الأصغر

مع بداية العام 2000م كانت الوحدة تشرف على 9 برامج للتمويل الأصغر (تتنوع خدماتها ما بين ادخار وإقراض متنوع أو محدود وتأمين) ومشروعين للتدريب. برامج التمويل الأصغر تقع معظمها في مناطق ريفية. وقد قامت الوحدة بتقديم الدعم الفني المباشر للبرامج القائمة ومراجعة أدائها، وتنفيذ عدد من الأنشطة التدريبية مثل الدورة التدريبية لمحاسبي البرامج والدورة الخاصة بمسئولي الإقراض. كما قامت بعدد من الدراسات المبدئية وتقييم عدد من الطلبات في زييد حجة وإب ولحج وأبين. بالنسبة للمشروعات الجديدة فقد تم التوقيع على برنامج وادي حضرموت للإدخار والإقراض بالإضافة إلى دراسة وإعداد مشروعين في زييد وتعز.

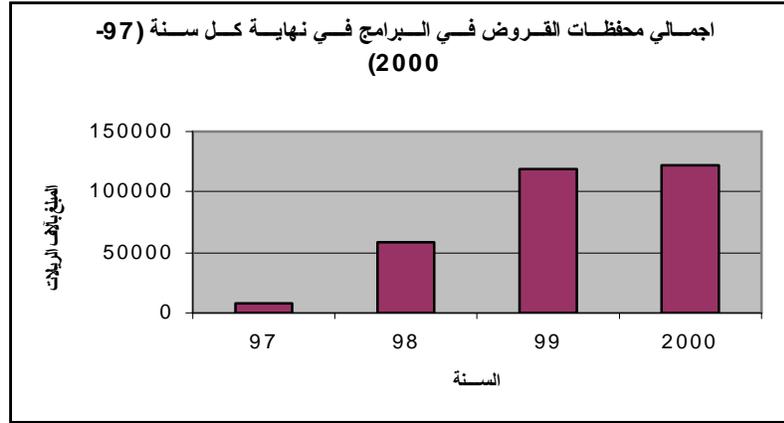
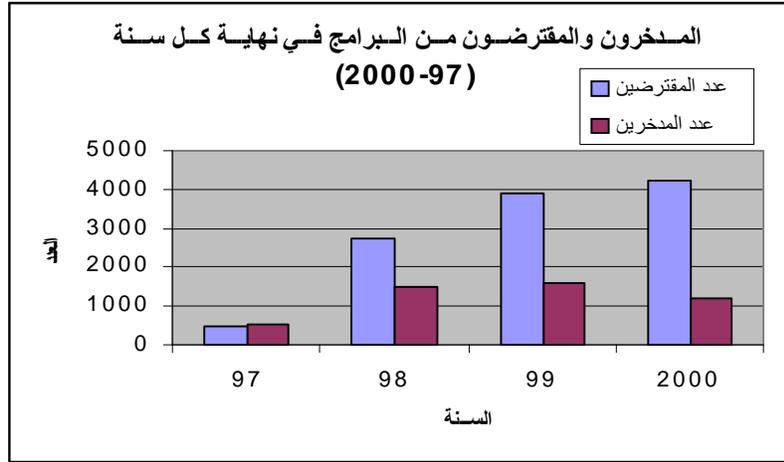
- أداء برامج التمويل الأصغر

تقوم الوحدة بمتابعة عدد من البرامج القائمة ومراقبتها وتقديم الدعم الفني لها، لقد تطور أداء معظم البرامج حيث تحسن أداء الموظفين وارتفع عدد المستفيدين من الخدمات وتطورت أنظمة العمل، واستطاعت بعض البرامج تحقيق مستويات عالية من الدخل مقارنة بالمصروفات. البرامج التي تمول تربية وتسمين الحيوانات تأثرت سلباً بظهور مرض حمى الوادي المتصدع حيث أثر ذلك على قدرة المقترضين على سداد القروض. وصل عدد المقترضين النشطين في البرامج في نهاية ديسمبر 2000م إلى 4210 وعدد المدخرين إلى 1193. ويلاحظ أن خدمة الادخار محصورة على النساء بينما تمثل النساء 31% من المقترضين. أجمالي محفظات القروض القائمة في نهاية الفترة كانت تزيد على 121 مليون ريال وبلغ اجمالي المبالغ الموزعة تراكمياً (بين القروض القائمة في نهاية الفترة 1997-2000م) أكثر من 444 مليون ريال وإجمالي عدد المقترضين 10544.

برامج التمويل في نهاية ديسمبر 2000م

البرنامج	عدد العملاء النشطين		محفظة القروض النشطة (ألف ريال)	مجموع المبالغ المدخرة (ألف ريال)	الأعداد التراكمية					
	المقترضون				المدخرون	مبالغ القروض (ألف ريال)	المقترضون			
	نسبة النساء	المجموع						المدخرون		
1	برنامج تنمية الأنشطة المدرة للدخل الحديده	2002	16%	—	—	—	229,325	4,342	—	74,532
2	برنامج محو الأمية و تنمية المشروعات-حيس	298	79%	905	94%	1500	19,049	1,345	508	1,020
3	برنامج الصيغ للإقراض-الصيغ	301	1%	—	—	—	22,548	481	—	7,236
4	برنامج الإخار والإقراض - عدن	5	100%	288	100%	475	1,309	57	2,043	42
5	برنامج زيادة الدخل و تنمية الثروة الحيوانية - المراوعة	818	30%	—	—	—	109,459	2,487	—	15,174
6	برنامج زيادة الدخل و تنمية الثروة الحيوانية - أبين	433	24%	—	—	—	19,626	456	—	10,213
7	برنامج زيادة الدخل و تنمية الثروة الحيوانية - العدين	124	0%	—	—	—	6,759	124	—	5,846
8	برنامج زيادة الدخل و تنمية الثروة الحيوانية - وادي مور	229	0%	—	—	—	35,933	1,252	—	7,552
	إجماليات	4210		1193		1,975	444,008	10,544	2,551	121,615

بالنظر إلى تطور الخدمات التي تقدمها البرامج خلال الفترة 97-2000م يلاحظ أن عدد المستفيدين أرتفع من 776 نهاية العام 97م إلى أكثر من 4000 نهاية العام 2000م. ويبين الرسم البياني تطور خدمات الإقراض خلال الفترة 97-2000م.



• التقييم

إن سعي الصندوق الدائم لإنشاء برامج ناجحة قادرة على الاستمرار يعطى عملية التقييم أهمية خاصة. ويقصد بالتقييم الدوري معرفة الجوانب السلبية، والتعلم من نتائج التجارب التي تجرى. يعتبر عام 2000م عام تقييم البرامج، حيث تم إنجاز 7 عمليات تقييم للبرامج القائمة. أهم الدروس المستفادة من عمليات التقييم يمكن تلخيصها فيما يلي:

- استطاعت البرامج الوصول للفئات الأكثر فقرا.
- تستخدم معظم البرامج نظم عمل وإجراءات فعالة.
- تحتاج البرامج لمزيد من الدعم ورفع كفاءة الأنظمة والعاملين.
- البرامج التي تعتمد على تمويل نشاط اقتصادي واحد معرضة لمخاطر كبيرة (مثال على ذلك ما تعانيه البرامج التي تمول تسمين وتربية المواشي في محافظة الحديدة نتيجة لمرض حمى الوادي المتصدع).
- هناك طلب ملح على خدمات البرامج في أماكن كثيرة.

- بعض الجهات الكفيلة المنفذة تعاني من مشاكل داخلية قد تؤثر مستقبلاً على البرامج. كان من نتائج عمليات التقييم أيضاً إعادة تنظيم برنامج محو الأمية وتنمية المشروعات الصغيرة بحبس، وكذا برنامج المرأة للإقراض بعدن، الذي تم فيه مساعدة المجموعات على تكوين جمعيات تضمها، مما سببها في المستقبل على تلبية احتياجات الأعضاء بشكل أفضل.

- التدريب وبناء القدرات

يكتسب التدريب أهمية خاصة في رفع قدرات البرامج القائمة وكفاءتها وكذا قدرات الجهات الكفيلة. خلال العام تم تنفيذ عدد من الأنشطة الخاصة بالتدريب، والعمل على رفع القدرات الخاصة بالوحدة من خلال وضع مناهج تدريبية ستساهم في زيادة الكفاءة.

الأنشطة التدريبية خلال العام.

دورة التمويل الأصغر والبنوك

نظراً لأهمية إشراك المؤسسات المالية القائمة في تمويل المنشآت الأصغر، قامت الوحدة بتنظيم دورة حول التمويل الأصغر شارك فيها عدد من المؤسسات المالية. جرى في الدورة عرض مفهوم التمويل الأصغر ومناقشة دور البنوك في هذا المجال حضر الدورة 19 مشاركاً من 11 جهة شملت البنك المركزي اليمني والبنك التجاري اليمني والبنك العربي ووحدة تنمية الصناعات الصغيرة.

دليل الحسابات والدورة التدريبية للمحاسبين

تحتاج برامج التمويل الأصغر إلى أنظمة محاسبية فعالة تمكنها من إدارة العمليات المالية وإحكام الرقابة، ولذلك ظهرت أهمية تصميم نظام محاسبي لتلك البرامج. خلال هذا العام تم اعداد دليل محاسبي روعي فيه التبسيط مع الأخذ في الاعتبار نوعية البرامج وكيفية التعامل مع أساليب التمويل الإسلامية محاسبياً.

المنهج التدريبي لمسئولي الإقراض

المهارات الخاصة بمسئولي الإقراض، في البرامج التي يمولها الصندوق، من المهارات الأساسية والضرورية لكل مشروع. وقد كان مسئولو الإقراض في البرامج يتلقون تدريباً على مستوى فردي لكل مشروع على حدة. في هذا العام تم تطوير منهج تدريبي، سيسهم في تسهيل عملية التدريب وجعلها أكثر فعالية وكفاءة. تم خلال العام أيضاً تنظيم دورة تدريبية لاختبار المنهج عملياً بتدريب 18 متدرباً من 8 برامج.

دراسة آثار حمى الوادي المتصدع

في أغسطس 2000م ظهر في اليمن مرة مرض حمى الوادي المتصدع في منطقة وادي مور. وقد قام فريق من وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بدراسة لآثار الوباء في المناطق المصابة، خاصة منطقة البويرة الرئيسية للوباء، التي تشمل الزهرة واللحية، المراوعة، باجل، حازة براع، السخنة. حيث أن لدى الصندوق برنامجين للإقراض في المراوعة ووادي مور. استنتج الفريق أن سكان مناطق البويرة المذكورة (والتي تم تحديدها من قبل حملة مكافحة الوباء) متضررون بشكل مباشر من المرض حيث أصيب به عدد من السكان وتوفي البعض. كما أن كثيراً من الحيوانات قد نفقت. ولم يقتصر الضرر على ذلك، بل إن فقدانهم لحيواناتهم واجهاض كثير منها يعني أنهم فقدوا كثيراً من ثروتهم، وأنهم سيعانون من آثار المرض في المستقبل أيضاً. إن كثيراً من المتضررين بشكل مباشر من المرض هم من الفقراء، وقد أدى الوباء إلى معاناة كبيرة، وعدم قدرة السكان على توفير الغذاء الضروري.

أوصى الفريق بتقديم مساعدة غذائية طارئة للسكان، وكذا دعم برامج الإقراض القائمة التي تأثرت بالمرض.

- مشروع الدعم الغذائي (وادي مور ووادي سهام):

تأثر السكان في المناطق الموبوءة بمرض حمى الوادي المتصدع مباشرة بالمرض، حيث أصيب كثير منهم بالمرض وتوفي عدد منهم، كما نفقت حيواناتهم. جاءت الإجراءات الخاصة بمكافحة المرض لتزيد من معاناة السكان، لأن الحظر على انتقال الحيوانات أثر على قدرة السكان الذين يعتمدون أساساً على الرعي في الوفاء باحتياجاتهم الأساسية. نتيجة لذلك قام الصندوق بتقديم دعم غذائي للأسر الفقيرة في منطقتي وادي مور ووادي سهام وذلك لحماية الفقراء من خطر المجاعة.

تكونت المعونة الغذائية بشكل أساسي من كمية من الذرة المحلية وبعض المواد الأخرى الأساسية. استهدفت المعونة، التي خصص لها ما يقرب من 25 مليون ريال، حوالي 7000 أسرة من الأسر الفقيرة في وادي مور ووادي سهام. تمت عملية توزيع المعونة عبر اختيار المستفيدين وفقاً لمعايير محددة مسبقاً، وقام بتنفيذ عملية التوزيع جمعيتا وادي مور التعاونية الزراعية ووادي سهام التعاونية الزراعية.

أظهر تقييم المشروع أنه بالإضافة إلى نجاحه في الوصول للفئات المستهدفة، فإن توزيع الذرة التي تم شراؤها من صغار المزارعين من نفس المناطق أدى إلى نتائج إيجابية، حيث تحسنت أسعار الحيوانات، وتوفر للسكان بعض الدخل الذي يمكنهم من شراء بعض احتياجاتهم.

إطار (3-6)

مسؤوليات إقراض في برنامج الإذخار والإقراض بحيس (محافظة الحديدة):

يقوم الصندوق بدعم هذا البرنامج عبر منح وقروض لمساعدته على بناء محفظة القروض الخاصة به ليعمل في ثلاثة مديريات هي حيس وجبل رأس والخوخة، ويضم البرنامج مكونين هما مكون محو الأمية الذي استفادت منه منذ إنشائه حوالي 1500 امرأة، ومكون الإقراض الذي استفاد منه حتى الان 1375 مقترضة ومقترض. يبدأ المقترضون بالإذخار لمدة ستة اشهر قبل ان يتمكنوا من الحصول على القروض كما يتم تشجيع المقترضات بالالتحاق ببرنامج محو الامية والادخار قبل الحصول على القرض. عدد المقترضين النشطين حالياً 86 مقترضا (66% من النساء) يكونون 8 مجموعات ، ومتوسط حجم القرض 50،000 ريال (حوالي 300\$) للفرد في المجموعة.

تستخدم القروض عادة في تربية الحيوانات والتجارة وبعض الخدمات، ويتم الإقراض باستخدام المجموعات التضامنية وتقوم المجموعات بطلب ضمانات فردية من أعضائها، وفي المستقبل سيقوم البرنامج بتطوير آلية للإقراض الفردي.

تدير البرنامج جمعية تنمية الأسرة الاجتماعية والتي حلت محل المنظمة العالمية غير الحكومية التي بدأت البرنامج قبل ثلاث سنوات بتمويل من الصندوق.، الجمعية مكونة من 55 عضواً 80% منهم نساء معظمهن من خريجات

... الأمانة ...

إطار (3-7)

بائعة الخضار

عبيده أحمد عيسى أرملة تعول أربعة أفراد، عادت إلى الحديدية إثر أزمة الخليج عام 1990 م، وبدأت العمل بعد عودتها لإعالة أسرتها، وعملت في أكثر من نشاط، إلى أن استقرت بالعمل كبائعة خضار. تعرفت عبيدة على برنامج تنمية الأنشطة المدرة للدخل بالحديديّة، ومنه حصلت على أول قرض بمبلغ 3000 ريال لمدة 6 شهور استخدمته في شراء الخضار، وسددت القرض في موعده، و أخذت قرصاً آخر بمبلغ 5000 ريال وثالث بمبلغ 6000 ريال.

تتميز عبيدة بحسن التعامل ولديها القدرة على كسب الزبائن، لذا استطاعت استغلال القروض التي أخذتها في توفير دخل لأسرتها، ومعالجة أبنيتها، كما ادخرت مبلغ 10000 ريال استخدمته في شراء مكان تقسيم عليه مشروعها، وهي تطمح إلى توسيع نشاطها بإضافة أنواع أخرى من الخضار والحصول على قرض أكبر يساعدها على تحقيق طموحها.

تعتبر عبيدة مثلاً للعملاء الذين يخدمهم برنامج تنمية الأنشطة المدرة للدخل بالحديديّة والبالغ عددهم 2000 عميل بنهاية ديسمبر 2000م.

رابعاً : ملاحق إحصائية

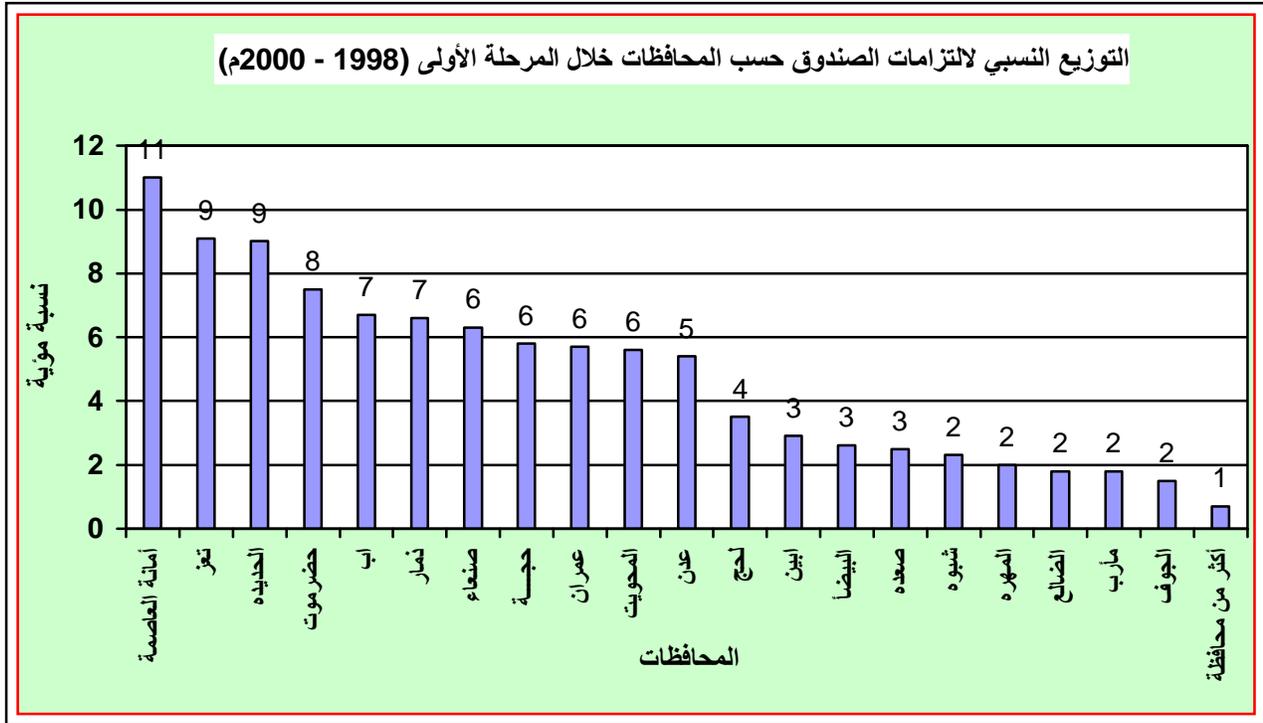
- التوزيع على البرامج والتوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار للمشاريع (تراكمي)
- مصادر التمويل
- الهيكل التنظيمي للصندوق
- فروع الصندوق
- قائمة المشروعات المتعاقد عليها خلال العام
- قائمة بالمنظمات الحكومية التي دعمها الصندوق خلال المرحلة الأولى

التوزيع على البرامج

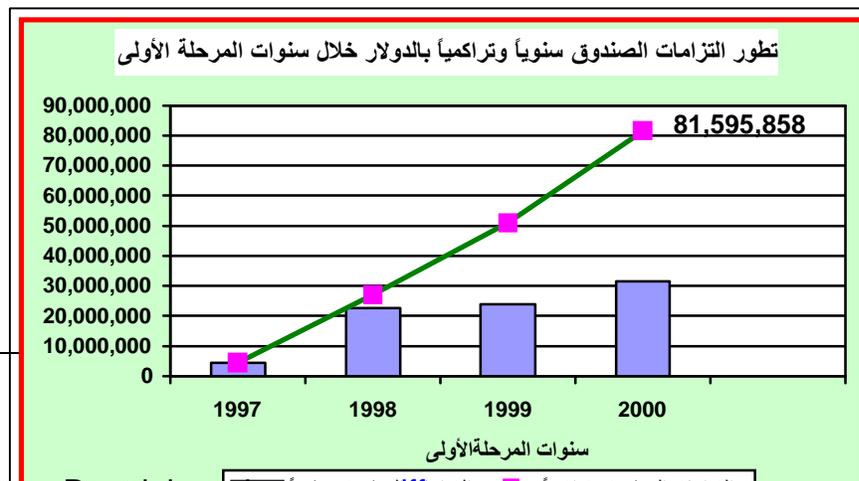
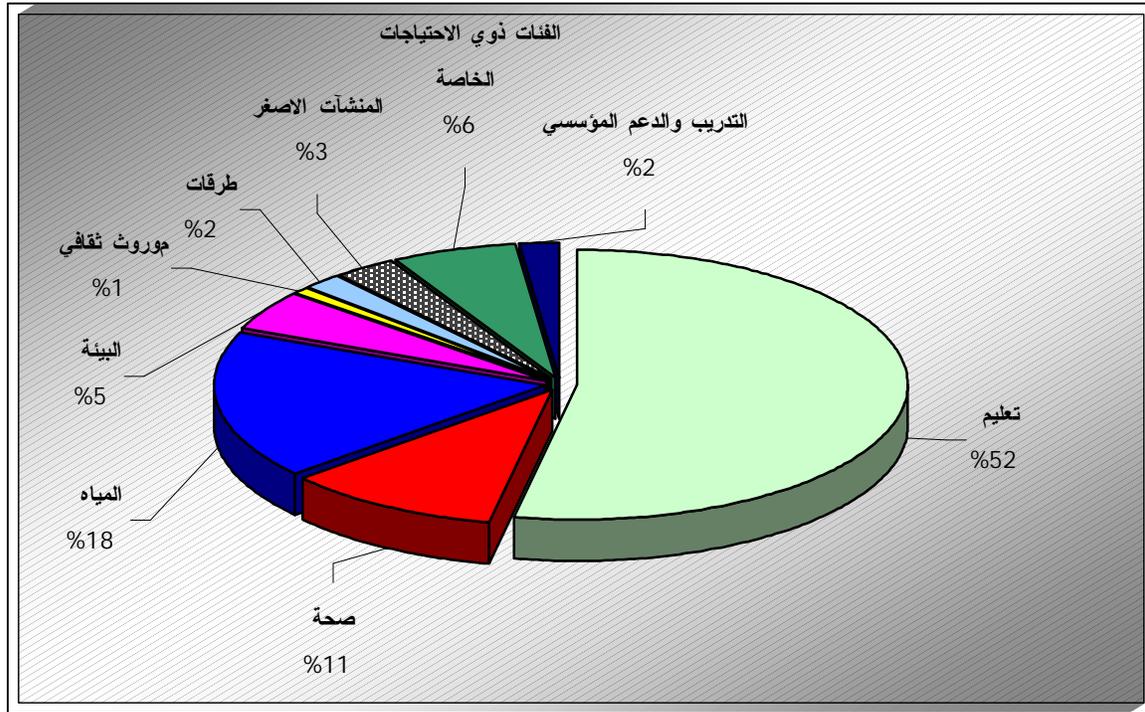
الالتزامات و المنصرف التراكمي الى نهاية ديسمبر 2000م

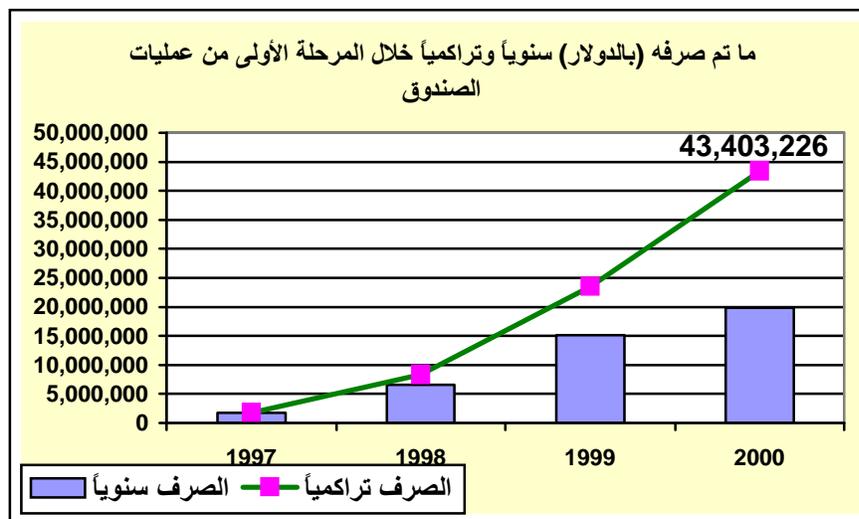
البرنامج	الالتزامات (\$)	المنصرف (\$)
تنمية المجتمع	72,004,867	34,940,626
بناء مؤسسي	6,833,326	6,271,400
تنمية المنشآت الصغيرة و الأصغر	2,688,671	2,191,200
الإجمالي	81,526,864	43,403,226

التوزيع الجغرافي



التوزيع القطاعي





مصادر التمويل خلال المرحلة الأولى لعمليات الصندوق

المبالغ المنصرفة حتى نهاية ديسمبر 2000					مصادر التمويل (بالدولار الأمريكي)	
إجمالي (\$)**	2000	99	98	**97	المبلغ*	المصدر
25,984,763	4,755,684	12,959,258	6,521,365	1,748,456	30,000,000	قرض البنك الدولي رقم 2953
893,349	429,202	464,147	-	-	1,179,685	الحكومة
71,990	-	-	26,181	45,809	71,990	المعونة السلعية الأوربية
504,104	504,104	-	-	-	13,000,000	المنحة الأوربية B-3000
26,695	-	-	-	26,695	28,997	هبة الحكومة الهولندية
2,861,319	2,489,401	371,918	-	-	7,000,000	منحة الحكومة الهولندية - TF020452
6,093	6,093	-	-	-	8,000,000	الحكومة الهولندية - منحة التنمية رقم YE 009804B
9,614,719	8,278,933	1,335,786	-	-	20,000,000	قرض الصندوق العربي للإئتماء رقم 350/97
2,028,263	2,003,306	24,957	-	-	7,100,000	المعونة السلعية الأمريكية (SEC 416)
1,411,931	1,411,931	-	-	-	6,000,000	قرض صندوق الاوبك رقم 721
43,403,226	19,878,654	15,156,066	6,547,546	1,820,960	92,380,672	إجمالي المصادر

• المبالغ في عقود التمويل بعملة الممول وتم تحويلها بمتوسط سعر صرف ديسمبر 2000م

** 1997م هي سنة التأسيس

*** تفاوتت المبالغ المنصرفة من ممول إلى آخر بحسب المتاح منها للصرف

